



Distr.  
GENERAL  
A/39/749  
7 December 1984  
ARABIC  
ORIGINAL: FRENCH



الأمم المتحدة  
الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون  
البند ٥٩ من جدول الأعمال

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدها  
الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة

تقرير اللجنة الأولى

المقرر : السيد نغاري كسيلي لابو (تشاد)

أولا - مقدمة

- ١- أدرج البند المعنون :
- " استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة :
- " ( أ ) تقرير هيئة نزع السلاح ؛
- " ( ب ) تقرير مؤتمر نزع السلاح ؛
- " ( ج ) حالة اتفاقات نزع السلاح المتعددة الأطراف : تقرير الأمين العام ؛
- " ( د ) حظر السلاح النيوتروني النووي : تقرير مؤتمر نزع السلاح ؛
- " ( هـ ) وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي : تقرير مؤتمر نزع السلاح ؛
- " ( و ) منع نشوب حرب نووية : تقرير مؤتمر نزع السلاح ؛
- " ( ز ) تنفيذ توصيات ومقررات الدورة الاستثنائية العاشرة ؛
- ' ١ ' تقرير هيئة نزع السلاح ؛
- ' ٢ ' تقرير مؤتمر نزع السلاح ؛

- " (ح) تدابير نزع السلاح النووي من جانب واحد ؛ تقرير الأمين العام ؛  
" (ط) البرنامج الشامل لنزع السلاح ؛ تقرير مؤتمر نزع السلاح ؛  
" (ي) اسبوع نزع السلاح ؛ تقرير الأمين العام ؛  
" (ك) المفاوضات الثنائية المتعلقة بالأسلحة النووية ؛  
" (ل) المجلس الاستشاري لدراسات نزع السلاح ؛  
" ١ ' أعمال المجلس الاستشاري ؛ تقرير الأمين العام ؛  
" ٢ ' مشروع النظام الأساسي لمعهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح " .

في جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والثلاثين بمقتضى قرار الجمعية العامة ٩٢/٣٦  
حاً المؤرخ في ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ و ١٨٣/٣٨ الف الى عين المؤرخ فسي  
٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣ ومقرر الجمعية العامة ٤٤٧/٣٨ المؤرخ في ٢٠ كانون  
الأول / ديسمبر ١٩٨٣ .

٢ - وفي الجلسة العامة ٣ ، المعقودة في ٢١ أيلول / سبتمبر ١٩٨٣ ، قررت الجمعية  
العامة ، بناءً على توصية من مكتبها ، ان تدرج البند في جدول أعمالها ، وأن تحيل  
هذا البند الى اللجنة الأولى .

٣ - وفي الجلسة ٢ ، المعقودة في ١٥ تشرين الاول / اكتوبر ، قررت اللجنة الأولى  
أن تجرى مناقشة عامة بشأن بنود نزع السلاح المحالة اليها ، وهي البنود ٤٥ الس ٦٥  
والبند ١٤٢ الذي احالته الجمعية العامة الى اللجنة الأولى في جلستها العامة ٢٧  
المعقودة في ٩ تشرين الاول / اكتوبر ، وأن يعقب ذلك القاء بيانات بشأن البنود المحددة  
المتعلقة بنزع السلاح والمدرجة في جدول الأعمال ومواصلة المناقشة العامة ، حسب الاقتضاء  
وقد جرت المداولات المتصلة بهذه البنود في الجلسات ٣ الى ٣٦ المعقودة في الفترة  
من ١٧ تشرين الأول / اكتوبر الى ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ( انظر A/C.1/39/PV.3-36 ) .

٤ - وفيما يتعلق بالبند ٥٩ ، كان معروضا على اللجنة الأولى الوثائق التالية ؛  
( أ ) تقرير مؤتمر نزع السلاح ( ١ ) ؛

( ١ ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق

رقم ٢٧ ( A/39/27 ) .

- (ب) تقرير هيئة نزع السلاح (٢) ؛
- (ج) تقرير الأمين العام عن حالة اتفاقات نزع السلاح المتعددة الأطراف ،  
: ( A/39/454 )
- (د) تقرير الأمين العام عن اسبوع نزع السلاح ( A/39/493 ) ؛
- (هـ) تقرير الأمين العام عن تدابير نزع السلاح النووي من جانب واحد  
: ( A/39/516 )
- (و) تقرير الأمين العام عن المجلس الاستشاري لدراسات نزع السلاح  
: ( A/39/549 )
- (ز) مذكرة من الأمين العام ، يحيل بها تقرير مدير معهد الأمم المتحدة  
لبحوث نزع السلاح ( A/39/553 ) ؛
- (ح) رسالة مؤرخة في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٤ وموجهة الى الأمين العام من  
الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة يحيل فيها باسم الدول العشر الأعضاء في الاتحاد  
الاقتصادي الاوروبي نص الاعلانات التي اعتمدها وزراء خارجية الاتحاد في ٢٧ آذار/مارس  
١٩٨٤ ( A/39/161-S/16456 ) ؛
- (ط) رسالة مؤرخة في ٦ نيسان/ابريل ١٩٨٤ وموجهة الى الأمين العام من  
القائم بالاعمال بالانابة للبعثة الدائمة لرومانيا لدى الأمم المتحدة ( A/39/175 ) ؛
- (ي) رسالة مؤرخة في ٢٣ ايار/مايو ١٩٨٤ وموجهة الى الأمين العام من  
مثلي الأرجنتين وجمهورية تنزانيا المتحدة والسويد والمكسيك والهند واليونان لدى الأمم  
المتحدة يحيلون فيها الاعلان المشترك الصادر بتاريخ ٢٢ ايار/مايو ١٩٨٤ في اثينا  
وهنس أيرس ودار السلام وستوكهولم ومكسيكو ونيدلهي عن السيدة انديرا غاندي ، رئيسة  
وزراء الهند ، والسيد ميغيل دي لا مدريد ، رئيس جمهورية المكسيك ، والسيد جوليس  
نهريري ، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة ، والسيد اولاف بالم ، رئيس وزراء السويد ، والسيد  
اندراس باسنديرو ، رئيس وزراء اليونان ، والسيد راؤول الفونسين ، رئيس جمهورية  
الأرجنتين ( A/39/277-S/16587 ) ؛
- (ك) رسالة مؤرخة في ١ حزيران/يونيه وموجهة الى الأمين العام من الممثل  
الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الأمم المتحدة ( A/39/285-S/16600 ) ؛
- (٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الطسق  
رقم ٤٢ ( A/39/42 ) .

( ل ) مذكرة شفوية مؤرخة في ٧ حزيران/يونيه ١٩٨٤ وموجهة الى الامانة العامة للأمم المتحدة من البعثة الدائمة لبيرو لدى الامم المتحدة ( A/39/296-S/16619 ) ؛

( م ) رسالة مؤرخة في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٤ ، موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة يحيل فيها نص الاعلان المتصل بالعلاقات بين الشرق والغرب وتحديد الأسلحة ، الصادر في اجتماع قمة لندن للاقتصاد المعقود في الفترة من ٧ الى ٩ حزيران/يونيه ١٩٨٤ ( A/39/305 ) ؛

( ن ) رسالة مؤرخة في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٤ وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة ( A/39/311-S/16629 ) ؛

( س ) رسالة مؤرخة في ١٦ آب/اغسطس ١٩٨٤ وموجهة الى الامن العام من القائم بالاعمال بالانابة للبعثة الدائمة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الامم المتحدة ( A/39/409-S/16705 ) ؛

( ع ) رسالة مؤرخة في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ وموجهة الى الامن العام من القائم بالاعمال بالانابة للبعثة الدائمة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الامم المتحدة ( A/39/467 ) ؛

( ف ) رسالة مؤرخة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ وموجهة الى الأمين العام من القائم بالاعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لتوفو لدى الأمم المتحدة ( A/39/529 ) ؛

( ص ) رسالة مؤرخة في ٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٤ ، وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة يحيل فيها البلاغ الختامي لاجتماع وزراء ورؤساء وفود بلدان عدم الانحياز الى الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة ، المعقود في نيويورك في الفترة من ١ الى ٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٤ ( A/39/560-S/16773 ) ؛

( ق ) رسالة مؤرخة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لرومانيا لدى الامم المتحدة ( A/39/720 ) ؛

( ر ) رسالة مؤرخة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ وموجهة الى رئيس اللجنة الأولى من رئيس اللجنة الخامسة ( A/C.1/39/7 ) .

ثانيا - النظر في الاقتراحات

ألف - مشروع القرار A/C.1/39/L.4

٥ - في ٣١ تشرين الاول / اكتوبر قدمت اكوادور ، باكستان ، والسويد ، ومصر ، والمكسيك ، والنمسا ، مشروع قرار عنوانه " تدابير نزع السلاح النووي من جانب واحد " ( A/C.1/39/L.4 ) وعرضه ممثل المكسيك في الجلسة ٣٧ المعقودة في ١٤ تشرين الاول / اكتوبر .

٦ - واعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.1/39/L.4 في جلستها ٤٤ المعقودة في ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر بتصويت مسجل بأغلبية ١١٨ صوتا مقابل صوت واحد مع امتناع ١٣ عن التصويت ، ( انظر الفقرة ٦٧ ، مشروع القرار ألف ) . وكانت نتيجة التصويت كما يلي ( ٣ ) :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأرجنتين ، الأردن ، اسبانيا ، استراليا ، افغانستان ، اكوادور ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، انغولا ، أروغواي ، اوغندا ، ايران ( جمهورية - الاسلامية ) ، ايرلندا ، ايسلندا ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بورما ، بوروندي ، بولندا ، بوليفيا ، جزر ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر البهاما ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلاروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية

( ٣ ) وذكر وفدا بوركينا فاسو وسرى لانكا فيما بعد انها كانا يعتزمان التصويت تأييدا لمشروع القرار .

الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية  
لاو الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ، الدانمرك ، الرأس الأخضر ،  
رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، ساحل العاج ، ساموا ،  
سان تومي وبرينسيبي ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلاند ،  
السودان ، سورينام ، السويد ، سيراليون ، شيلي ، الصين ،  
العراق ، عمان ، غابون ، غانا ، غواتيمالا ، غيانا ، فينيكس ،  
الظلمين ، فنزويلا ، فنلندا ، فيجي ، فييت نام ، قبرص ، قطر ،  
الكاميرون ، كموتشيا الديمقراطية ، كوبا ، كولومبيا ، الكونغو ،  
الكويت ، كينيا ، لبنان ، ليجيريا ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ،  
مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملاوي ، ملديف ، المملكة  
العربية السعودية ، منغوليا ، موريتانيا ، موزامبيق ، النرويج ،  
النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، هايتي ، الهند ،  
هندوراس ، هنغاريا ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوفوسلافيا ،  
اليونان .

المعارضون : الولايات المتحدة الأمريكية .

المستعمرون : اسرائيل ، ألمانيا ( جمهورية - الاتحادية ) ، ايطاليا ،  
البرتغال ، بلجيكا ، تركيا ، فرنسا ، كندا ، لكسمبرغ ، المملكة  
المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، نيوزيلندا ، هولندا ،  
اليابان .

باء - مشروع القرار A/C.1/39/L.5

٧ - في ٣١ تشرين الأول / اكتوبر ، قدّمت ألمانيا ( جمهورية - الاتحادية ) ، وإيطاليا ، والبرتغال ، وبلجيكا ، وتركيا ، وفرنسا ، وكندا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية ، والنرويج ، وهولندا ، واليابان مشروع قرار عنوانه " المفاوضات الثنائية المتعلقة بالأسلحة النووية " ( A/C.1/39/L.5 ) ؛ وانضمت فيما بعد رواندا الى مقدمي هذا المشروع . وفي الجلسة ٣٤ المعقودة في ٩ تشرين الثاني / نوفمبر عرض مشروع القرار ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية .

٨ - وفي الجلسة ٤٤ ، المعقودة في ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.1/39/L.5 بتصويت مسجل بأغلبية ٨٦ صوتا مقابل ١٧ صوتا مع امتناع ٢٤ عن التصويت ( انظر الفقرة ٦٧ ، مشروع القرار باء ) . وكانت نتيجة التصويت كما يلي ( ٤ ) :

المؤيدون : الأردن ، اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، اكوادور ، ألمانيا ( جمهورية - الاتحادية ) ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، ايران ( جمهورية - الاسلامية ) ، إيرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، البرتغال ، بروني دار السلام ، بلجيكا ، بنغلاديش ، بوتسوانا ، بوروندي ، بوليفيا ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، توغو ، تونس ، جامايكا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، جيبوتي ، الدانمرك ، رواندا ، زائير ، زامبيا ، ساحل العاج ، ساموا ، سرى لانكا ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، السويد ، سيراليون ، شيلي ، العراق ، عمان ، غابون ، غواتيمالا ، غيانا ، غينيا ، فرنسا ،

( ٤ ) ذكر وفد بوركينا فاسو فيما بعد انه كان يعترض التصويت مؤيدا مشروع القرار .

الفلبين ، فنلندا ، فيجي ، قطر ، الكاميرون ، كمبوديا ،  
الديمقراطية ، كندا ، كولومبيا ، الكويت ، كينيا ، لبنان ،  
لكسمبرغ ، ليبيريا ، مالي ، ماليزيا ، مصر ، المغرب ،  
ملاوي ، مديف ، المملكة العربية السعودية ، المملكة  
المتحدة لبريطانيا العظمى وایرلندا الشمالية ، موريتانيا ،  
النرويج ، النمسا ، النيجر ، نيجيريا ، نيوزيلندا ، هايتي ،  
هندوراس ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان .

المعارضون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، أفغانستان ،  
أنغولا ، بلغاريا ، بولندا ، تشيكوسلوفاكيا ، جمهورية  
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية  
السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية  
العربية السورية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ،  
فييت نام ، كوبا ، منغوليا ، موزامبيق ، هنغاريا ، اليمن  
الديمقراطية .

المعتنمون : الأرجنتين ، أوروغواي ، أوغندا ، بنن ، بوتان ، بورما ،  
بيرو ، الجزائر ، جزر البهاما ، الرأس الأخضر ، سان توماس  
وبرينسيبي ، سورينام ، الصين ، غانا ، فنزويلا ، قبرص ،  
الكونغو ، مدغشقر ، المكسيك ، موريشيوس ، نيكاراغوا ،  
الهند ، يوغوسلافيا ، اليونان .

جيم - مشروع القرار A/C.1/39/L.8

٩ - في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ، قدّم اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ،  
وأفغانستان ، وأنغولا ، وبلغاريا ، وبولندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وجمهورية  
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ،  
والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، وزمبابوي ،  
وفييت نام ، وكوبا ، ومنغوليا ، وهنغاريا مشروع قرار عنوانه " الأسلحة النووية من جميع  
جوانبها " (A/C.1/39/L.8) ؛ وانضمت رومانيا فيما بعد الى مقدمي مشروع القرار. وفي  
الجلسة ٣٥ المنقودة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ، عرض مشروع القرار ممثل الجمهورية  
الديمقراطية الألمانية .

.../...

١٠ - واعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.1/39/L.8 في جلستها ٤٤ ، المعقودة في ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر بتصويت سجل بأغلبية ٩٦ صوتا مقابل ١٩ صوتا مع امتناع ١٢ عن التصويت ( انظر الفقرة ٦٧ ، مشروع القرار جيم ) . وكانت نتيجة التصويت كما يلي :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأرجنتين ، الأردن ، أفغانستان ، اكوادور ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، أنغولا ، أوغندا ، ايران ( جمهورية - الاسلامية ) ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ، رومانيا ، زامبيا ، زمبابوي ، سان تومي وبرينسيبي ، سرى لانكا ، سنغافورة ، سوازيلند ، السودان ، سورينام ، سيراليون ، شيلي ، العراق ، عمان ، غابون ، غانا ، غواتيمالا ، غيانا ، غينيا ، فنزويلا ، فنلندا ، فيجي ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، الكاميرون ، كوبا ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، ليجريا ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المكسيك ، ملاوي ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موريتانيا ، موريشيوس ، موزامبيق ، النمسا ، نيبال ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، هايتي ، الهند ، هنغاريا ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، ألمانيا ( جمهورية - الاتحادية ) ، ايسلندا ، ايطاليا ، البرتغال ، بلجيكا ، تركيا ، الدانمرك ، فرنسا ، كندا ، لكسمبرغ ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج ، نيوزيلندا ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان .

الممتنعون : أوروغواي ، ايرلندا ، جزر المهاما ، الجمهورية الدومينيكية ، الرأس الأخضر ، رواندا ، زائير ، ساحل العاج ، السنغال ، السويد ، النيجر ، هندوراس .

دال - مشروع القرار A/C.1/39/L.9

١١ - في ١ تشرين الثاني / نوفمبر ، قدمت الجمهورية الديمقراطية الألمانية مشروع قرار عنوانه " التزام الدول بالاسهام في مفاوضات فعالة لنزع السلاح " ( A/C.1/39/L.9 )؛ وفي الجلسة ٣٧ المعقودة في ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر ، عرض مشروع القرار ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية . وفيما يلي نص مشروع القرار :

" ان الجمعية العامة ،

" وقد استعرضت تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة ، وهي الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح ،

" واذ تشير الى قراراتها ذات الصلة بهذا الموضوع ،

" واذ يسوؤها انه لم يتحقق أى تقدم ملموس في تنفيذ هذه القرارات ،

" واذ تؤكد أهمية الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة ، التي أعادت جميع الدول الأعضاء تأكيدها بالاجماع ، وبصورة قاطعة في الدورة الاستثنائية الثانية عشرة ، باعتبارها الأساس الشامل والطويل الأجل للجهود المبذولة لوقف سباق التسلح وعكس اتجاهه ،

" واذ تشير الى الفقرة ٢٨ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة التي تقول ان " لجميع شعوب العالم مصلحة حيوية في نجاح مفاوضات نزع السلاح " وانه " لذلك فمن واجب جميع الدول ان تساهم في الجهود المبذولة في

٠٠/٠٠

سجال نزع السلاح" ، والتي تقول كذلك انه " رغم أن نزع السلاح مسؤولية تقع على جميع الدول ، فان على الدول الحائزة للأسلحة النووية المسؤولية الأولى عن نزع السلاح النووي ، وعليها أيضا ، بالاشتراك مع الدول الأخرى التي لها أهمية عسكرية ، مسؤولية وقف سباق التسلح وعكس اتجاهه " ، وانه " لهذا فمن المهم ضمان مشاركتها بصورة نشطة " ،

" وإذ تضع في اعتبارها الأهمية الأساسية لنزع السلاح من أجل تحقيق المقصد الرئيسي للأمم المتحدة وهو صيانة السلم والأمن الدوليين وتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية ،

" واقترانها منها بأن المشاركة النشطة للدول الأعضاء في المفاوضات الفعالة لنزع السلاح حتمية للاضطلاع بمسئوليتها في الاسهام في صيانة السلم والأمن الدوليين ،

" وإذ تؤكد ما قطعتة الدول على أنفسها ، بموجب أحكام القانون الدولي في مختلف الصكوك الدولية القائمة ، من التزام باجراء مفاوضات تؤدي الى عقد اتفاقات مبكرة بشأن تدابير لنزع السلاح ، لاسيما بشأن نزع السلاح النووي ، وتخدم الهدف الشامل المتمثل في نزع السلاح العام الكامل ،

" وإذ تضع في اعتبارها الالتزام الرسمي لجميع الدول الأعضاء بالوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة وتعهداتها باحترام الأولويات في مفاوضات نزع السلاح على النحو المتفق عليه في برنامج العمل الوارد في تلك الوثيقة ،

" وإذ يشير جزعها زيادة خطر الحرب النووية ، التي يمكن أن تؤدي الى تدمير الحضارة على الأرض ،

" وإدراكا منها لضرورة الشروع في مفاوضات نزيهة وعطية وبنائة تجرى بحسن نية وتهدف الى تحقيق نتائج مبكرة ، والتي منع نشوب الحرب النووية بصفة خاصة ، من أجل انقاذ البشرية من أشد الأخطار التي تواجهها ،

" وإذ تعرب عن قلقها ازاها محاولات استخدام مفاوضات نزع السلاح كقناع لسباق التسلح وكذلك محاولات السعي الى التفوق العسكري ، التي تشكل عبقة كأداء أمام مثل هذه المفاوضات ،

" وإذ ترى أن مفاوضات نزع السلاح التي تجرى دون أن تستهدف بلوغ نتائج ملموسة بينما سباق التسلح مستمر بكامل قوته ، يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على السعي العالمي لوقف سباق التسلح وعكس اتجاهه ،

" وإذ تؤمن بأن الحفاظ على النظام الثنائي والاقليمي والعالمية القائم لاتفاقات الحد من الأسلحة ونزع السلاح وكذلك الالتزام التام بهذه الاتفاقات هما عنصران هاما في جهود نزع السلاح على جميع المستويات ،

" ١ - تعرب عن جزعها لأن سباق التسلح النووي قد دخل مرحلة جديدة بالغة الخطورة ؛

" ٢ - تعرب عن اقتناعها بأن الالتزام الأسمى لجميع الدول ، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الأخرى التي لها أهمية عسكرية ، هو أن تفي بالتزامها الذي قطعت على نفسها ، في الصكوك الدولية ، وتجاه توصيات ومقررات الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة ، وأن تجرى مفاوضات جديدة - بحسن نية - بشأن الحد من الأسلحة ونزع السلاح على أساس المساواة والمعاملة بالمثل والأمن غير المنقوص لكل جانب ؛

" ٣ - تطلب مرة أخرى إلى هذه الدول الامتناع عن أية أعمال تكون لها ، أو يمكن أن تكون لها ، تأثيرات سلبية على نتائج مفاوضات نزع السلاح وتحثها على إزالة العقبات التي تقف في طريق تلك المفاوضات ؛

" ٤ - تحث مؤتمر نزع السلاح على تركيز أعماله على البنود الموضوعية ذات الأولوية المدرجة في جدول أعماله ، وهي البدء في مفاوضات بشأن وضع معاهدة لحظر التجارب النووية ، ووقف سباق التسلح النووي ، ونزع السلاح النووي ، ومنع نشوب حرب نووية ، وكذلك منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي دون مزيد من التأخير ، وعلى تكثيف مفاوضاته بشأن عقد اتفاقية للحظر الكامل والفعال لاستحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة ؛

" ٥ - تطلب إلى الدول التي تشترك خارج إطار الأمم المتحدة في مفاوضات لنزع السلاح أن تكثف جهودها بغية تحقيق نتائج محددة دون تأخير ، وأن تنفذ مثل هذه النتائج على الفور من أجل تهيئة ظروف مواتية لمزيد من التقدم ؛

٦ - تشدد على الحاجة الى الحفاظ على النظام القائم للاتفاقات الثنائية والاقليمية والعالمية لنزع السلاح ؛

٧ - تدعو جميع الدول التي تشترك خارج اطار الأمم المتحدة في مفاوضات تتعلق بنزع السلاح وبالحّد من الأسلحة وخفضها أو بآى منهما الى أن تبقى الجمعية العامة ومؤتمر نزع السلاح على علم بنتائج تلك المفاوضات وفقا للأحكام ذات الصلة من الوثيقة الختامية ؛

٨ - توصي بأن يولى اهتمام خاص في دورات الجمعية العامة التالية الى الاستعراض المستمر لحالة مفاوضات نزع السلاح على الأصعدة الثنائية والاقليمية والمتعددة الأطراف .

١٢ - وبناءً على طلب مقدم مشروع القرار A/C.1/39/L.9 ، لم يتخذ أى اجراء بشأنه .

## ها - مشروع القرار A/C.1/39/L.12

١٣ - في ٢ تشرين الثاني / نوفمبر ، قدمت الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، وكوسلا ، وهنغاريا مشروع قرار عنوانه " عدم استخدام الأسلحة النووية ومنع نشوب حرب نووية " ( A/C.1/39/L.12 ) ؛ وانضمت رومانيا فيما بعد الى مقدمي المشروع . وفي الجلسة ٣٥ المعقودة في ٩ تشرين الثاني / نوفمبر عرض مشروع القرار مثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية .

١٤ - وفي الجلسة ٤٥ ، المعقودة في ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ، نصح شفها مشسلسل الجمهورية الديمقراطية الألمانية الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار بالاستعاضة عن عبارة يتضمن التزاما " الواردة في السطر الثالث من الفقرة بعبارة " ينص على التزام " .

١٥ - وفي الجلسة ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.1/39/L.12 ، بصيغته المنقحة شفها ، بتصويت سجل بأظبية ٩٥ صوتا مقابل ١٩ صوتا وامتناع ١٥ عن التصويت ( أنظر الفقرة ٦٧ ، مشروع القرار دال ) . وكانت نتيجة التصويت على النحو التالي :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأرجنتين ، الاردن ، افغانستان ، اكوادور ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، انغولا ، اوغندا ، ايران ( جمهورية - الاسلامية ) ، ايرلندا ، باكستان ، البحرين ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بوركينا فاسو ، بروندي ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توفو ، تونس ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية افريقيا الوسطى ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ، الرأس الأخضر ، رومانيا ، زامبيا ، زامبابوي ، سان توماس وبرينسيبي ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، سورينام ، السويد ، سيراليون ، سرى لانكا ، العراق ، عمان ، غابون ، غانسا ، غواتيمالا ، غيانا ، غينيا ، فنزويلا ، فنلندا ، فيجي ، فييت ناسام ، قبرص ، قطر ، الكاميرون ، كوسا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، ليبيريا ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملاوي ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موريتانيا ، موزامبيق ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، الهند ، هنغاريا ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .



قبرص ، الكاميرون ، كندا ، الكونغو ، كينيا ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ،  
المكسيك ، ملاوي ، منغوليا ، موريتانيا ، موريشوس ، موزامبيق ،  
النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، الهند ، هنغاريا ، اليمن ، اليمن  
الديمقراطية ، يوغوسلافيا .

المعارضون : اسرائيل ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايطاليا ، البرتغال ،  
بلجيكا ، تركيا ، فرنسا ، كندا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى  
وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان .

المقتنعون : الأرجنتين ، اسبانيا ، استراليا ، اكوادور ، أوروغواي ، ايرلندا ،  
ايسلندا ، باكستان ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بنغلاديش ،  
بوتان ، بورما ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تشاد ، جزر البهاما ،  
الجمهورية الدومينيكية ، جيبوتي ، الدانمرك ، رواندا ، زائير ،  
ساحل العاج ، سيرى لانكا ، سنغافورة ، السنغال ، السودان ،  
السود ، شيلي ، الصين ، عمان ، غواتيمالا ، غيانا ، فنزويلا ،  
كمبوتشيا الديمقراطية ، كولومبيا ، لكسمبرغ ، لبنان ، ليبيا ، مصر ،  
المغرب ، طديف ، النرويج ، النسا ، نيبال ، نيوزيلندا ، هايتي ،  
هندوراس ، هولندا ، اليونان .

زاي - مشروع القرارين A/C.1/39/L.22 و Rev.1

١٨ - في ٧ تشرين الثاني / نوفمبر ، قدمت أوروغواي وباكستان والسود والمكسيك  
والهند و يوغوسلافيا مشروع قرار عنوانه "الشتا" النووي" ( A/C.1/39/L.22 ) . وفي  
الجلسة ٣٧ المعقودة في ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر عرض ممثل المكسيك مشروع القرار فيما  
يلي نصه :

### "ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى أنها قد أعلنت في الوثيقة الختامية لدورتها الاستثنائية  
الأولى المكرسة لنزع السلاح ، بعد الاشارة على وجه التحديد الى "التهديد  
الذي يتعرض له بقاء الجنس البشري ذاته" نتيجة وجود الأسلحة النووية ، أن  
ازالة خطر نشوب حرب عالمية - أي حرب نووية - هي أشد مهام يومنا الحاضر  
عجالة والحاخا" ،

" وان تلاحظ أن الدراسات المتعلقة بالفلاف الجوي والدراسات البيولوجية التي أجريت مؤخرا قد أسفرت عن اكتشافات جديدة تدل على أنسبه بالإضافة الى عصف الانفجار والحرارة ، والاشعاع فان من شأن الحرب النووية ، حتى ولو كانت محدودة النطاق ، أن تنتج من الدخان ، والسناج ، والفيلار ما يكفي لاحداث فصل شتاء قطبي نووي قد يحول الأرض الى كوكب مظلم متجمد تؤدي الأحوال السائدة فيه الى حدوث فناء جماعي ،

" وان تلاحظ كذلك أن الدراسات الوارد ذكرها أعلاه لم يضطلع بها ولا يضطلع بها في الوقت الحاضر علما بارزون على الصعيد الوطني فحسب ، بسبل أيضا هيئة دولية ، هي اللجنة العلمية المعنية بمشاكل البيئة التابعة للمجلس الدولي للاتحادات العلمية ، التي يتألف فريقها المعني بدراسة آثار الحسوب النووية على البيئة من علما ينتمون الى بلدان كثيرة ، من بينها الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية ،

وان تدرك أن احتمال حدوث شتاء نووي يشكل خطرا لم يسبق له مثيل على جميع الدول ، حتى البلدان التي تبعد بمسافات كبيرة عن مواقع الانفجارات النووية ، مما يزيد بشكل هائل من أخطار الحرب النووية المعروفة من قبل ،

" وان تدرك أن ثمة حاجة ملحة الى مواصلة وتنمية الدراسات العلمية لزيادة معرفة وتفهم مختلف عناصر وآثار الشتاء النووي ،

١- ترجوا من الأمين العام أن يجمع ويصنف ويوزع الأجزاء الأساسية لجميع الدراسات العلمية الوطنية والدولية المتعلقة بالشتاء النووي ، التي نشرت حتى الآن أو التي قد تنشر قبل ٣٠ نيسان / ابريل ١٩٨٥ ، بوصفها وثيقة من وثائق الأمم المتحدة ؛

٢- تحث جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية وكذلك المنظمات غير الحكومية على أن تحيل الى الأمين العام ، عن طريق من يمثلونها ، المساو ذات الصلة المتوفرة لديها التي قد تكون مفيدة للغرض المذكور أعلاه ، وذلك قبل الموعد المحدد أعلاه ؛

٣- توصي بدراسة تقرير الأمين العام في الدورة الأربعين للجمعية العامة في إطار البند المتعلق بمنع نشوب حرب نووية .

١٩ - وفي ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر تقدم مقدم المشروع بمشروع قرار منقح ( A/C.1/39/L.22/Rev.1 ) عنوانه " الآثار المناخية للحرب النووية : الشتاء النووي "

وانضمت فيما بعد الى مقدي مشروع القرار بنغلاديش ورومانيا . وتضمن مشروع القرار المنقح التغييرات التالية :

- ( أ ) أضيفت فقرة ثانية جديدة الى الديباجة نصها كما يلي :
- " وان تلاحظ أنه بالرغم من الجهود العلمية المبذولة مؤخرا ما زالت الآثار البيئية والآثار المناخية الأخرى للحرب النووية تشكل تحديا رهيبا للعلم " ؛
- ( ب ) حذفت الفقرة الثالثة الأصلية من الديباجة ؛
- ( ج ) نقتح الفقرة الأولى من المنطوق فأصبح نصها كما يلي :
- " ١- ترجيو من الأمين العام أن يجمع صوزع مقتطفات مناسبة من جميع الدراسات العلمية الوطنية والدولية المتعلقة بالآثار المناخية للحرب النووية ، بما في ذلك الشتاء النووي ، التي نشرت حتى الآن أو التي قد تنشر قبل ٣١ تموز/ يولييه ١٩٨٥ ، بوصفها وثيقة من وثائق الأمم المتحدة ؛ "
- ٢٠ - وفي الجلسة ٤٩ ، المعقودة في ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر ، قدم ممثل كندا التعديلين الشفويين التاليين لمشروع القرار A/C.1/39/L.22/Rev.1 .
- ( أ ) يستعاض عن الفقرة الثالثة من الديباجة بما يلي :
- " وان تضع في اعتبارها أن بعض الدراسات العلمية التي أجريت مؤخرا قد خلصت الى أن الحرب النووية قد تحدث آثارا مناخية واسعة النطاق ، تفضي على اسوأ الفسوخ الى ما يسمى في بعض الأحيان الشتاء النووي ؛ "
- ( ب ) تعدل الفقرة ١ من المنطوق ليصبح نصها كما يلي :
- " ترجيو من الأمين العام أن يجمع صوزع ، كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة وفي حدود الموارد المتوافرة ، مقتطفات مناسبة من جميع الدراسات العلمية الوطنية والدولية المتعلقة بالآثار المناخية للحرب النووية ، بما في ذلك الشتاء النووي ، التي نشرت حتى الآن أو التي قد تنشر قبل ٣١ تموز/ يولييه ١٩٨٥ . "
- ٢١ - وفي الجلسة نفسها كانت نتيجة تصويت اللجنة على التعديلين الشفويين كما يلي :
- ( أ ) رفضت التعديل المراد ادخاله على الفقرة الثالثة في الديباجة بتصويت سجل ، بأغلبية ٦٣ صوتا مقابل ٢٤ صوتا مع امتناع ٣١ عن التصويت . وكانت نتيجة تصويت التصويت كما يلي :

المؤيدون : اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ،  
ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، البرتغال ، بلجيكا ، تركيا ، الدانمرك ،  
رواندا ، فرنسا ، الكاميرون ، كندا ، لكسمبرغ ، ليبريا ، المللكة  
المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج ، نيوزيلندا ،  
هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان ، اليونان .

المعارضون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الارجنطينيين ،  
افغانستان ، الامارات العربية المتحدة ، انغولا ، اوروغواي ، اوغندا ،  
ايران (جمهورية - الاسلامية) ، باكستان ، البحرين ، بلغاريا ،  
بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوتان ، بوركينا فاسو ، بولندا ، بوليفيا ،  
بسرور ، ترينيداد وتوباغو ، تشيكسلوفاكيا ، توفو ، تونس ، الجزائر ،  
الجمهورية العربية الليبية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ،  
الجمهورية العربية السورية ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ،  
جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ،  
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، رومانيا ، زامبيا ، زيمبابوي ، سرى  
لانكا ، سوازيلند ، السويد ، شيلي ، العراق ، غانا ، غيانا ، غينيا ،  
فنزويلا ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، كها ، الكونغو ، مالي ، مدغشقر ،  
المكسيك ، مديف ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، نيجيريا ،  
نيكاراغوا ، الهند ، هندوراس ، هنغاريا ، اليمن ، اليمسـن  
الديمقراطية ، يوفوسلافيا .

المتنعون : اكوادور ، الاردن ، اندونيسيا ، البرازيل ، بروني دارالسلام ، بورما ،  
بوروندي ، جامايكا ، جزر البهاما ، الجمهورية الدومينيكية ، جيبوتي ،  
زائير ، سنغافورة ، السنغال ، السودان ، سيراليون ، الصين ،  
عمان ، ظابون ، فنلندا ، فيجي ، كموتشيا الديمقراطية ، كوستاريكا ،  
كولومبيا ، لبنان ، مصر ، ملاوي ، موزامبيق ، النمسا ، النيجر ، هايتي .

(ب) رضى التعديل المراد ادخاله على الفقرة ١ من المنطوق ، بتصويت سجل  
بأظبية ٥٦ صوتا مقابل ٢٧ صوتا وامتناع ٣٥ عن التصويت . وكانت نتيجة التصويت كما يلي :

المؤيدون : اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ،  
ايسلندا ، ايطاليا ، البرتغال ، بلجيكا ، تركيا ، الدانمرك ، رواندا ،  
ساحل العاج ، السنغال ، سيراليون ، فرنسا ، فنلندا ، الكاميرون ،  
كندا ، لبنان ، لكسمبرغ ، ليبريا ، المللكة المتحدة لبريطانيا العظمى

وايرلندا الشمالية ، النرويج ، نيوزيلندا ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان .

المعارضون : اثيوبيا ، الأرجنتين ، افغانستان ، اكوادور ، الامارات العربية المتحدة ، انغولا ، أوروغواي ، أوغندا ، ايران (جمهورية-الاسلامية) ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوتان ، بوركينا فاسو ، بوليفيا ، بيرو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، رومانيا ، زامبيا ، زيمبابوي ، سرى لانكلا ، سوازيلند ، السويد ، شيلي ، العراق ، غانا ، غيانا ، غينيا ، فنزولا ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، كندا ، الكونغو ، مالسي ، مدغشقر ، المكسيك ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، الهند ، هنغاريا ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا .

المتنعون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الأردن ، اندونيسيا ، ايرلندا ، بروني دارالسلام ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، بولندا ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، جامايكا ، جزر البهاما ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جيبوتي ، سنغافورة ، السودان ، الصين ، عمان ، غابون ، فيجي ، كمبوديا الديمقراطية ، كوستاريكا ، كولومبيا ، مصر ، ملاوي ، منغوليا ، موزامبيق ، النسا ، النيجر ، هايتي ، هندوراس ، اليونان .

٢٢ - بعد ذلك اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.1/39/L.22/Rev.1 ، بتصويت مسجل بأغلبية ١٢٣ صوتا مقابل لا شيء مع امتناع ١٠ عن التصويت . أنظر الفقرة ٦٧ ، مشروع القرار واو ، وكانت نتيجة التصويت كما يلي :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأرجنتين ، الاردن ، اسبانيا ، استراليا ، افغانستان ، اكوادور ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، انغولا ، أوروغواي ، أوغندا ، ايران (جمهورية-الاسلامية) ، ايرلندا ، ايسلندا ، باكستان ،

البحرين ، البرازيل ، البرتغال ، بروني دارالسلام ، بلغاريا ،  
بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بوركينا فاسو ، بورما ،  
بوروندي ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ،  
تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر  
البهاما ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية افريقيا الوسطى ،  
الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية  
العربية السورية ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية  
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ،  
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ، الدانمرك ، رواندا ،  
رومانيا ، زائير ، زاجبا ، زهاوى ، ساحل العاج ، سرى لانكسل ،  
سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، سورينام ، السويد ،  
سيراليون ، شيلي ، الصين ، العراق ، عمان ، قابون ، غانسل ،  
غيانا ، غينيا ، الغلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فيجي ، فييت نام ، قبرص ،  
قطر ، الكاميرون ، كمبوتشيا الديمقراطية ، كندا ، كوا ، كوستاريكا ،  
كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، ليبريا ، مالطة ، مالي ،  
ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملاوى ، ملديسف ،  
المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موريتانيا ، موريشوس ،  
موزامبيق ، النروج ، النسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ،  
نيوزيلندا ، هايتي ، الهند ، هندوراس ، هنغاريا ، اليابان ، اليمن ،  
اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : لا أحد .

المتنعون : اسرائيل ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايطاليا ، بلجيكا ،  
تركيا ، فرنسا ، لكسمبرغ ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى  
وايرلندا الشمالية ، هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية .

حا\* - مشروع القرارين A/C.1/39/L.26 و Rev.1

٢٢ - في ٨ تشرين الثاني / نوفمبر ، قدمت السويد والمكسيك ويوفوسلافيا مشروع قرار  
عنوانه " المفاوضات الثنائية المتعلقة بالأسلحة النووية " ( A/C.1/39/L.26 ) ، نصه كما يلي :

" ان الجمعية العامة ،

" ان تشير الى انها اقرت بتوافق الآراء في دورتها الاستثنائية العاشرة ،  
وهي الدورة الاستثنائية الأولى المكروسة لنزع السلاح ، اعلانا تضمنته الوثيقة  
الختامية لتلك الدورة ، وكان ما جاء فيه انه من أجل أن تضطلع الأمم المتحدة  
اضطلاعا فعلا بالدور الرئيسي والمسؤولية الأساسية في ميدان نزع السلاح ،  
الذي هو من اختصاصها وفقا لميثاقها ، ينبغي ابقاء الأمم المتحدة على طم  
كاف بجميع الخطوات في هذا الميدان ، سواء الانفرادية منها أو الثنائية أو  
الاقليمية أو المتعددة الأطراف ، دون مساس بتقدم المفاوضات ،

" وان تشير أيضا الى أن الدول الأعضاء قد كررت ، في دورتها  
الاستثنائية الثانية عشرة ، الدورة الاستثنائية الثانية المكروسة لنزع السلاح ،  
الاعراب عن التزامها الرسمي بتنفيذ الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة ،  
التي أكدت صحتها من جديد تأكيدا جماعيا وقاطعا ،

" وان تأسف لأن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات  
المتحدة الأمريكية قطعا سلسلي المفاوضات الثنائية المتعلقة بالأسلحة النووية ،  
اللتين بدأتا في ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ و ٢٩ حزيران / يونيو ١٩٨٢  
على التوالي ،

" وان يسوؤها انه ، قبل قطع هذه المفاوضات كان قد وضح بالفعل انها  
لا تؤدي الى النتائج المنشودة ،

" وان تضع في اعتبارها ان الجمعية العامة طلبت في مناسبات عديدة  
من الدول الرئيسية الحائزة للأسلحة النووية أن تعلن تجميذا لانتاج الأسلحة ،  
يشتمل ، في جملة أمور ، على فرض حظر على أي عملية أخرى لوزع الأسلحة  
النووية ووسائل ايجالها ،

" ١ - ترجو من حكومتي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية  
والولايات المتحدة الأمريكية ابلاغ الجمعية العامة ، قبل اختتام دورتها  
التاسعة والثلاثين ، بالأسباب التي أدت الى قطع المفاوضات بينهما ، والحالة  
الراهنة لتلك المفاوضات واحتمالات استئنافها ؛

٢ - تحت مرة أخرى الحكومتين المذكورتين أعلاه على أن تدرسا فوراً ، كوسيلة للخروج من هذا الطريق السدود ، امكانية الجمع في محفل واحد بين سلسلتي المفاوضات اللتين كانتا تجريانها ، وتوسيع نطاقهما لكي تشملاً أيضاً الأسلحة النووية "التكتيكية" أو "الميدانية" ؛

٣ - تدعو هاتين الحكومتين الى النظر في مدى استصواب اجراء المفاوضات الثنائية بينهما من الآن فصاعداً في اطار هيئة فرعية تابعة لمؤتمر نزع السلاح تقتصر عضويتها عليهما ، وهي امكانية ورد ذكرها صراحة عند الموافقة على المادة ٢٥ من النظام الداخلي للجنة نزع السلاح - التي أصبحت الآن مؤتمر نزع السلاح ؛

٤ - ترجو من الحكومتين نفسيهما أن تعلناً رسماً وقفاً اختيارهما لوزع الأسلحة النووية ووسائل ايصالها بقصد تهيئة الظروف المواتية للمفاوضات الثنائية المتعلقة بالأسلحة النووية ؛

٥ - تكرر مرة أخرى رجاؤها الى الطرفين المتفاوضين أن يضعاً نفسي اعتبارهما بصورة دائمة أن الخطر المائل في هذا الصدد لا يتهدد مصالحهما الوطنية فحسب بل يتهدد أيضاً المصالح الحيوية لجميع شعوب العالم ؛

٦ - تقرير أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الأربعين البند المعنون "المفاوضات الثنائية المتعلقة بالأسلحة النووية" .

٢٤ - وفي ١٥ تشرين الثاني /نوفمبر ، تقدم مقدم مشروع القرار بشروع قرار منقح ( A/C.1/39/L.26/Rev.1 ) ؛ وعرضه مثل المكسيك في الجلسة ٤٠ المعقودة في ١٥ تشرين الثاني /نوفمبر . وتضمن مشروع القرار المنقح التفسيرين التاليين ؛

( أ ) نقحت الفقرة الثالثة من الديباجة وأصبح نصها كما يلي ؛

" وان تأسف لقطع سلسلتي المفاوضات الثنائية المتعلقة بالأسلحة النووية ، اللتين بدأتا في ٣٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨١ ، و ٢٩ حزيران /يونيه ١٩٨٢ على التوالي ، بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الامريكية " ؛

( ب ) حذفت الفقرة ٤ من السطوق وأعيد ترقيم الفقرات التالية تبعاً لذلك .

٢٥ - وفي الجلسة ٤٨ المعقودة في ٢٦ تشرين الثاني /نوفمبر اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.1/39/L.26/Rev.1 ، بتصويت مسجل ، بأغلبية ٩٣ صوتاً مقابل ١١ صوتاً مع امتناع ٢٢ عن التصويت ( انظر الفقرة ٦٧ ، مشروع القرار زاي ) . وكانت نتيجة التصويت كما يلي ؛

المؤيدون : اثيوبيا ، الارجننتين ، الاردن ، افغانستان ، اكوا دور ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، انغولا ، اوروغواي ، أفغندا ، ايران ( جمهورية - الاسلامية ) ، ايرلندا ، باكستان ، البحرين ، بروني دار السلام ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تشاد ، توفو ، تونس ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ، زانير ، زامبيا ، زيمبابوي ، ساحل العاج ، سرى لانكا ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، سورينام ، السويد ، سيراليون ، شيلي ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، قابون ، غانا ، غيانا ، غينيسا ، فنزويلا ، فنلندا ، فيجي ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، الكامرون ، كوبا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، ليبيريا ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملاوي ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، موريتانيا ، موزامبيق ، النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، الهند ، هندوراس ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوفوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : اسرائيل ، ألمانيا ( جمهورية - الاتحادية ) ، ايطاليا ، البرتغال ، بلجيكا ، تركيا ، كندا ، لكسمبرغ ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية .

المتنعمون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اسبانيا ، استراليا ، ايسلندا ، البرازيل ، بلغاريا ، بولندا ، تشيكوسلوفاكيا ، جزر البهاما ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الدانمرك ، رواندا ، فرنسا ، كولومبيا ، منغوليا ، النرويج ، نيوزيلندا ، هايتي ، هنغاريا ، اليابان .

ط\* - شروط القرارين A/C.1/39/L.30 و Rev.1

٢٦ - في ٨ تشرين الثاني / نوفمبر قدمت استراليا واكوادور وأروغواي وباكستان وتونس وتونس والجزائر وجزر البهاما ورومانيا وسري لانكا والسنغال والصين وفرنسا وفنلندا وقبرص والكاميرون وكوستاريكا وليبيريا ومصر والنرويج ونيجيريا والهند وبيوفوسلافيا واليونان مشروع قرار بعنوان "معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح" (A/C.1/39/L.30) وانضمت بنغلاديش أيضا الى مقدميه فيما بعد . وعرض ممثل نييجيريا مشروع القرار في الجلسة ٤٤ المعقودة في ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ، وفيما يلي نصه :

"ان الجمعية العامة ،

"ان تضع في اعتبارها أن دور بحوث نزع السلاح هو وسيلة لدعم تدابير نزع السلاح ،

"وان تشير الى قرارها ٩٩/٣٧ ك ف ، الفرع الرابع ، المؤرخ في ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ ،

١ - تحيط علما بالمرفق الثاني من تقرير الأمين العام المقدم ، في جلسة أمور ، تحت البند ٥٩ (هـ) '٢' (٦) ؛

٢ - تقر مشروع النظام الأساسي لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح الذي اعتمده مجلس أمناء المعهد والذي هو مرفق بتقرير الأمين العام ؛

٣ - تحيط علما بتقرير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح (٧) ؛

٤ - تجدر الدعوات التي وجهتها الى الحكومات كي تنظر في أمور تقديم تبرعات الى المعهد ؛

٥ - ترحب من الأمين العام أن يواصل تقديم الدعم الإداري وضيقه من أشكال الدعم الى المعهد ؛

٦ - تدعو مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح الى أن يقدم تقارير سنوية الى الجمعية العامة عن الأنشطة التي يضطلع بها المعهد .

(٦) A/39/549

(٧) A/39/553 ، المرفق .

٢٧ - وفي رسالة موجهة الى رئيس اللجنة الخامسة ( A/C.5/39/L.3 ) ، ذكر رئيس اللجنة الأولى أن مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح قام ، عملاً بمقتضى الجمعية العامة ٤٤٧/٣٨ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ ، بتتبع مشروع النظام الأساسي الذي قدم الى الجمعية العامة في ١٧ و١٨ تشرين الثاني وقرراه النظام الأساسي الثاني ) ، وبطلب عرض مشروع النظام الأساسي المنقح للمعهد على اللجنة الخامسة لاتخاذ ما يلزم من اجراءات قبل أن تتخذ اللجنة الأولى أي قرار بشأنه . وفي رسالة موجهة الى رئيس اللجنة الأولى ( A/C.5/39/L.7 ) ، ذكر رئيس اللجنة الخامسة أن اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ( A/39/L.8 Add.8 ) قد نظرت ، عملاً بالممارسة السريفة ، في نص مشروع النظام الأساسي المنقح وفي بيان الأمين العام بشأن الاتار السالفة والادارية المترتبة عليه ( A/C.5/39/L.33 ) وقد أبلغ رئيس اللجنة الخامسة أيضا في رسالته عن النظر في هذه المسألة في اللجنة الخامسة .

٢٨ - وفي ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر ، عرض مقدمو المشروع مشروع قرار منقح ( A/C.5/39/L.30/Rev.1 ) عدلت فيه الفقرة ٢ من المنطوق لتصبح كالآتي :

” يتخير مشروع النظام الأساسي لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ، بصيغته الواردة عليه في المرفق الأول “ ؛

٢٩ - وفيما يتصل بالاتار المترتبة في الميزانية البرمائية على مشروع القرار A/C.5/39/L.30/Rev.1 ، كان محروفا على اللجنة مذكرة من الأمانة العامة ( A/C.5/39/L.82 ) .

٣٠ - وصوتت اللجنة ، في جلستها ٦٦ المفقودة في ٣ كانون الأول / ديسمبر ، على مشروع القرار A/C.5/39/L.30/Rev.1 ، على النحو التالي :

( أ ) اعتدت الفقرة ٢ من المنطوق بتصويت مسجل بأغلبية ٨٨ صوتا مقابل ٣ أصوات واحتجاج ١٨ عضوا عن التصويت . وكان التصويت كالآتي ( ٨ ) :

المؤيدون :

اثيوبيا ، الأرجنتين ، الاردن ، اسبانيا ، استراليا ، اكوادور ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، انغولا ، أوروغواي ، أفنذا ، ايران ( جمهورية - الاسلامية ) ، ايرلندا ، اسلندا ، باراغواي ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، البرتغال ، بورتو رار السلام ، بنغلاديش ، بنما ، بوتان ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوليفيا ، تايلند ، تركيا ، تشاد ،

( ٨ ) ذكر وفد توفغو فيما بعد انه كان ينوي التصويت مؤيدا لمشروع القرار ، وذكر وفد ملاوي انه كان ينوي الاعتناع عن التصويت .

تونيس ، جزر البهاما ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية  
افريقيا الوسطى ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية العربية  
السورية ، جيبوتي ، الدانمرك ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ،  
زيمبابوي ، ساحل العاج ، سرى لانكا ، سنغافورة ، السنغال ،  
السودان ، سورينام ، السويد ، سيراليون ، شيلي ، الصين ،  
العراق ، عمان ، غابون ، غيانا ، غينيا ، فرنسا ، فنزويلا ،  
فنلندا ، قبرص ، قطر ، الكامرون ، كندا ، كولومبيا ، الكونغو ،  
الكويت ، كينيا ، ليبيا ، مالطة ، مالي ، مدغشقر ، مصر ،  
المغرب ، المكسيك ، ملديف ، موريتانيا ، النرويج ، النمسا ،  
نيبال ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا ، الهند ، هندوراس ،  
اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات  
المتحدة الامريكية ، اليابان .

المتنعون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اسرائيل ، افغانستان ،  
المانيا ( جمهورية - الاتحادية ) ، ايطاليا ، بلجيكا ،  
بلغاريا ، بولندا ، تشيكوسلوفاكيا ، جمهورية أوكرانيا ،  
الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلاروسيا الاشتراكية  
السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، جمهورية لاو  
الديمقراطية الشعبية ، فييت نام ، لكسمبرغ ، منغوليا ،  
هنغاريا ، هولندا .

( ب ) واعتمد مشروع القرار A/C.1/39/L.30/Rev.1 ككل بتصويت مسجل بأغلبية  
١٠٨ أصوات مقابل صوت واحد وامتناع عضوين عن التصويت ( انظر الفقرة ٦٧ ، مشروع  
القرار ح أ ) . وكان التصويت كالاتي ( ٩ ) :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأرجنتين ،  
الاردن ، اسبانيا ، استراليا ، افغانستان ، اكوادور ، المانيا  
( جمهورية - الاتحادية ) ، الامارات العربية المتحدة ،

( ٩ ) ذكرت وفود كل من توغو وكوبا وملاوي وهايتي فيما بعد انها كانت تنوى  
التصويت تأييدا لمشروع القرار .

اندونيسيا ، انغولا ، أوروغواي ، أفنندا ، ايران ( جمهورية ) —  
الاسلامية ) ، ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، باراغواي ، باكستان ،  
البحرين ، البرازيل ، البرتغال ، بروني دار السلام ، بلجيكا ،  
بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بوتان ، بوركينا فاسو ، بورما ،  
بولندا ، بوليفيا ، تايلند ، تركيا ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، تونس ،  
جزر الهباما ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية افريقيا الوسطى ،  
جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية  
السوفياتية ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ،  
الجمهورية العربية السورية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ،  
الدانمرك ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي ، ساحل العاج ،  
سرى لانكا ، ستغافورة ، السنغال ، السودان ، سورينام ، السويد ،  
سريالينك ، شيلي ، الصين ، العراق ، عمان ، غابون ، غانا ،  
غيانا ، فرنسا ، فنزويلا ، فنلندا ، فييت نام ، قبرص ، قطر ،  
الكاميرون ، كمبوديا الديمقراطية ، كندا ، كولومبيا ، الكونغو ،  
الكويت ، كينيا ، لكسمبرغ ، ليبيا ، مالطة ، مالي ، مدغشقر ، مصر ،  
المغرب ، المكسيك ، مديف ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى  
وايرلندا الشمالية ، منغوليا ، موريتانيا ، موزامبيق ، النرويج ، النمسا ،  
نيبال ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا ، الهند ، هندوراس ، هنغاريا ،  
هولندا ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : الولايات المتحدة الأمريكية .

المتعنون : اسرائيل ، اليابان .

يا\* - مشروع القرار A/C.1/39/L.31

٣١ - في ٩ تشرين الثاني / نوفمبر قدمت الأرجنتين واكوادور واندونيسيا وأوروغواي وباكستان وبنغلاديش والجزائر وسري لانكا والسويد وفنزويلا والمكسيك وبوغوسلافيا مشروع قرار بعنوان " البرنامج الشامل لنزع السلاح " ( A/C.1/39/L.31 ) ، عرضه ممثل المكسيك في الجلسة ٣٧ المعتودة في ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر .

٣٢ - واعتمدت اللجنة في جلستها ٤١ المعتودة في ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر مشروع القرار A/C.1/39/L.31 دون تصويت ( انظر الفترة ٦٧ ، مشروع القرار ط\* ) .

كاف - مشروع القرار A/C.1/39/L.39

٣٣ - في ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ، قدمت أفغانستان وأنغولا وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية والجمهورية الديمقراطية الألمانية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفيت نام وكوبا ومنغوليا وموزامبيق مشروع قرار بعنوان " اسبوع نزع السلاح " ( A/C.1/39/L.39 ) قدمه ممثل منغوليا في الجلسة ٣٧ المعتودة في ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر .

٣٤ - وفي الجلسة ٤١ المعتودة في ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر ، نصح ممثل منغوليا شفويا مشروع القرار بتغيير الفترة الخامسة من الديباجة التي كان نصها كالآتي :

" واذ تسلم بالدور المهم الذي ينبغي أن تقوم به وسائط الاعلام الجماهيرى في تعبئة الرأى العام العالمى لدعم نزع السلاح " .

لتصبح كالآتي :

" واذ تسلم بالدور المهم لوسائط الاعلام الجماهيرى في تعبئة الرأى العام العالمى لدعم نزع السلاح " .

٣٥ - وفي نفس الجلسة ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.1/39/L.39 بصيغته المنقحة شفويا ، بتصويت مسجل بأغلبية ١١ أصوات مقابل لاشئ وامتناع ٢٠ عضوا عن التصويت ( انظر الفترة ٦٧ ، مشروع القرار يا\* ) . وكان التصويت كالآتي ( ١٠ ) :

( ١٠ ) ذكر وفد جمهورية ايران الاسلامية فيما بعد أنه كان ينوى التصويت

تأييدا لمشروع القرار .

المؤيدون :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، ايثيوبيا ،  
الأرجنتين ، الاردن ، اسبانيا ، افغانستان ، اكوادور ،  
الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، انغولا ، اوروغواي ،  
اوغندا ، ايرلندا ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ،  
البرتغال ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بنغلاديش ،  
بنما ، بنن ، بوتان ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ،  
بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ،  
تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، الجزائر ، جزر  
البحرين ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية افريقيا  
الوسطى ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية  
بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ،  
الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ،  
الجمهورية العربية السورية ، جمهورية لاو الديمقراطية  
الشعبية ، جيبوتي ، رواندا ، رومانيا ، زامبيا ، زبابوي ،  
ساموا ( الغربية ) ، سان تومي وبرينسيبي ، سرى لانكا ،  
السنغال ، سوازيلند ، السودان ، سورينام ، السويد ،  
سيراليون ، شيلي ، الصومال ، العراق ، غانا ، غواتيمالا ،  
غيانا ، غينيا ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فيجي ،  
فيت نام ، قبرص ، قطر ، الكاميرون ، كوبا ، كولومبيا ،  
الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، ليبيريا ، مالطة ،  
مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ،  
ملاوي ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ،  
موريتانيا ، موريشيوس ، موزامبيق ، النمسا ، نيبال ، النيجر ،  
نيجيريا ، نيكاراغوا ، هايتي ، الهند ، هندوراس ،  
هنغاريا ، اليابان ، اليمن ، اليمن الديمقراطية  
يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : لا أحد .

المتنعون : استراليا ، اسرائيل ، ألمانيا ( جمهورية - الاتحادية ) ،  
ايسلندا ، ايطاليا ، باراغواي ، بلجيكا ، تركيا ، جامايكا ،

الدانمرك ، ساحل العاج ، الصين ، فرنسا ، كندا ،  
لكسمبرغ ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا  
الشمالية ، النرويج ، نيوزيلندا ، هولندا ، الولايات  
المتحدة الامريكية .

لام - مشروعا القرارين A/C.1/39/L.40 و A/C.1/39/L.40/Rev.1

٣٦ - وفي ٩ تشرين الثاني /نوفمبر، قدمت استراليا ، والمانيا ( جمهورية -  
الاتحادية ) ، وايطاليا ، وكندا ، والنرويج ، واليابان مشروع قرار عنوانه " منع  
نشوب حرب نووية ، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة : منع نشوب حرب فسي  
العصر النووي " (A/C.1/39/L.40) والذي قدمه ممثل جمهورية المانيا الاتحادية  
في الجلسة ٤ المعقودة في ١٥ تشرين الثاني /نوفمبر .

٣٧ - وفي ٢٣ تشرين الثاني /نوفمبر ، قدمت استراليا ، والمانيا ( جمهورية -  
الاتحادية ) ، وايطاليا ، وتركيا ، والدانمرك ، وكندا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا  
العظمى وايرلندا الشمالية ، والنرويج ، واليابان مشروع قرار منقح (A/C.1/39/L.40/Rev.1)  
، يتضمن تغييرات في الفقرتين الخامسة والعاشر من الديباجة ، وفي الفقرات  
٢ و ٥ و ١٠ و ١١ من المنطوق ، وفقرة جديدة مضافة هي الفقرة ١١ من فقرات  
المنطوق . وفيما يلي نص المشروع المنقح :

" ان الجمعية العامة ،

" اذ تذكر بتصميم شعوب العالم على انقاذ الاجيال المقبلة من  
ويلات الحرب ، وعلى تقوية عزمها على صون السلم والأمن الدوليين في سبيل  
تحقيق هذه الغاية ،

" واذ تلاحظ بشديد القلق آثار استمرار تكديس الاسلحة ، ولا سيما  
الجانب النووي منها ، واذ تعرب عن اقتناعها الراسخ بأن منع نشوب الحرب  
النووية ، بل الحرب قاطبة ، مازال أكثر المهام خطرا والحاجا في الوقت  
الحاضر ؛

" واقترعا منها بأن النجاح في تنفيذ هذه المهمة يقتضي قيام  
جميع الدول ببذل قصاراها لتجنب الصراع ولتسوية المنازعات بالوسائل السلمية  
بغية كفالة عدم اعتبار الحرب بعد ذلك أداة لتسوية المنازعات الدولية ،  
وازالة استعمال القوة والتهديد بها من الحياة الدولية كما ينص على ذلك  
ميثاق الأمم المتحدة ؛

" واقترنا منها كذلك بأن منع نشوب الحرب ، ولا سيما الحرب النووية ، يتطلب احترام كل دولة لسيادة جميع الدول الأخرى ومساواتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية ، وأن تدرك بالالتزام جميع الدول الأعضاء بموجب ميثاق الأمم المتحدة بالامتناع في علاقاتها الدولية عن التهديد بالقوة أو استعمالها ؛

" وإن تسلم ، مع ذلك بالحق الأصيل للدول في اتخاذ التدابير اللازمة للدفاع عن نفسها من أي هجوم ، واقترنا منها بالأهمية الحيوية لردع ومنع أي شكل من أشكال النزاع المسلح ؛

" وإن تكرر تأكيد ما لشعوب العالم من مصلحة حيوية في نزع السلاح ، وإن تسلم مع ذلك أيضا بأهمية تدابير بناء الثقة في إقامة علاقات تتسم بقدر من التعاون أكبر فيما بين الدول ، ومنع نشوب المنازعات ، ولا سيما عن طريق تقليل امكانية الهجوم المفاجئ ، وتيسير اتخاذ مزيد من تدابير نزع السلاح ، وإن تلاحظ ، في هذا الصدد ، العدد الكبير من الاقتراحات المقدمة بتدابير إضافية لبناء الثقة ، والتي يجري حاليا بحثها في عدد كبير من المحافل المتعددة الأطراف ؛

" وإن تؤكد ضرورة البناء على الخطوات المهمة التي اتخذت من قبل لتقليل خطر الحرب ، وأهمها اتفاقات تحديد الأسلحة التي يمكن التحقق منها والتي تم إبرامها ؛

" وإن تشير إلى الفقرات من ٤٧ إلى ٥٠ ومن ٥٦ إلى ٥٨ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة المكرسة لنزع السلاح ، بشأن ضرورة نزع السلاح النووي وكيفيته ؛

" وإن تشدد على المسؤولية الأولية للدول الحائزة للأسلحة النووية وبصفة خاصة تلك التي بها أكبر الترسانات النووية ، عن منع نشوب حرب تستخدم فيها الأسلحة النووية ومن نزع السلاح النووي ، وإن تضع في اعتبارها مع ذلك أيضا المسؤولية الجماعية لكل الدول في العمل نحو تحقيق هذه الغايات ؛

" وإن تؤمن بأن خير ما تتحقق به الأهداف الحاسمة المتمثلة في تأمين السلم ومنع نشوب الحرب النووية وأي نزاع مسلح هو التسليم والاحترام الكاملان فيما يتعلق بكرامة الانسان والحريات الأساسية والحق في تقرير المصير الوطني ؛

" وإذ تلاحظ بعميق القلق أن المفاوضات المتعلقة بتخفيض المستوى الراهن للأسلحة النووية للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي قد توقفت بالرغم من اسهامها المهم في منع نشوب الحرب ، وأن المفاوضات الأخرى المتعلقة بتحديد الأسلحة تسير بمعدل من الواضح أنه لا يتلاءم مع جسامته الخطر والحاح المشكلة ؛

" ١ - تؤكد من جديد أن تقليل خطر نشوب حرب نووية وإزالتها هما أكثر المهام خطرا والحاحا في الوقت الحاضر ، وأن ازالة خطر نشوب جميع النزاعات المسلحة ما زال يشكل الهدف النهائي للمجتمع الدولي ؛

" ٢ - تحث جميع الدول ، وفقا لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، على أن تمتنع في علاقاتها الدولية عن التهديد بالقوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة ، وعلى ألا تستخدم بذلك أبدا أيا من أسلحتها ، الا ممارسة لحقها الأصيل في الدفاع عن النفس الفردى أو الجماعي ؛

" ٣ - تطلب الي جميع الدول أن تجعل ازالة خطر نشوب الحرب على أى مستوى من الأعمال العدائية أحد الاهداف ذات الاولوية لسياساتها وبذلك تحول دون استعمال الأسلحة النووية ؛

" ٤ - تحث جميع الدول على ممارسة ضبط النفس في علاقاتها بعضها ببعض ، وأن تتصرف على نحو يحول دون ايجاد مواقف يمكن أن تؤدي الى التدهور الخطير لعلاقاتها وعلى تفادى المواجهات العسكرية ومنع نشوب الحرب ؛

" ٥ - تؤكد أهمية عقد اتفاقات بشأن اجراء تخفيضات ذات أهمية عسكرية ويمكن التحقق منها للأسلحة والقوات ، بما في ذلك الاسلحة النووية مع مراعاة الاهمية النسبية للترسانات الحالية للدول الحائزة للأسلحة النووية والدول المعنية الأخرى ، وتحقيق توازن عسكري مستقر ، على الصعيد العالمى والاقليمى ، على أدنى المستويات الممكنة ؛

" ٦ - تطلب الي الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على وجه الخصوص أن يتوصلا الى اتفاق فعال على تخفيض أسلحتهما النووية الاستراتيجية والمتوسطة المدى الى أدنى المستويات الممكنة ؛

" ٧ - تحت جميع الدول على العمل على تحقيق نتائج ملموسة ويمكن التحقق منها في مفاوضات تحديد الأسلحة ، ولا سيما المفاوضات الرامية الى القضاء على فئات بأكملها من الأسلحة وعلى الأسلحة التي تؤدي الى زعزعة الاستقرار ، وكذلك المفاوضات التي تعزز امكانات تخفيض الاسلحة الحالية الى زعزعة الاستقرار ، وكذلك المفاوضات التي تعزز امكانات تخفيض الاسلحة الحالية الى مستويات أدنى بما يتفق مع الاحتياجات الدفاعية الصرفة ؛

" ٨ - تحت جميع الدول على أن تعزز ، بكل ما في وسعها ، هدف منع نشوب الحرب ، وذلك عن طريق جملة أمور من بينها زيادة المصارحة وتعزيز تبادل المعرفة بالأنشطة العسكرية ، وزيادة تبادل المعلومات والآراء بشأن المسائل العسكرية ، وغير ذلك من تدابير بناء الثقة بغية تعزيز الثقة والاستقرار ، ولا سيما على الأصعدة الاقليمية ومع مراعاة الاحتياجات الأمنية الاقليمية ؛

" ٩ - تؤكد ضرورة منع نشوب نزاع عسكري قد يقع بطريق الخطأ أو نتيجة لسوء التقدير أو انقطاع الاتصالات ، وذلك باتخاذ خطوات لاقامة الاتصالات فيما بين الحكومات ، أو تحسينها حيثما يقتضي الامر ذلك ، ولا سيما في مناطق التوتر ؛

" ١٠ - تطلب الى جميع الدول منع انتشار الأسلحة النووية حيث أن انتشارها يزيد على نحو بالغ من خطر نشوب حرب نووية ؛

" ١١ - ترفض النظريات والسياسات العسكرية التي تهدف ، بصورة صريحة أو ضمنية ، الى تحقيق التفوق العسكري بدلا من تحقيق التوازن والاستقرار والأمن غير المنقوص لجميع الدول ؛

" ١٢ - تفصح عن رأيها أنه لا يمكن كسب الحرب النووية وأن الحرب التقليدية قد تنطوي على خطر تصعيدها الى حرب نووية ؛

" ١٣ - تحيط علما بتقرير مؤتمر نزع السلاح عن دورته لعام ١٩٨٤ بشأن النظر في بند جدول الأعمال المعنون " منع نشوب حرب نووية ، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة " وترجو من المؤتمر أن يواصل نظيره الموضوعي في هذا البند ؛

" ١٤ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الأربعين بندا بعنوان " منع نشوب حرب نووية ، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة . "

٣٨ - وفي ٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر، قدمت الأرجنتين، والمكسيك، والهند، ويوغوسلافيا تعديلات (A/C.1/39/L.80) تدخل على مشروع القرار /A/C.1/39/L.40 Rev.1، فيما يلي نصها :

( أ ) عدلت الفقرة الثانية من الديباجة بحيث أصبح نصها كما يلي :  
" وإذ تلاحظ مع بالغ القلق ما ينطوي عليه استمرار تكديس الأسلحة ولا سيما الجانب النووي منها من معان ، وإذ تشير إلى أن إزالة التهديد بحرب عالمية - حرب نووية - هي أشد مهام الوقت الحاضر حدة والحاحاً وأن البشرية تواجه خياراً : يجب علينا أن نوقف سباق التسلح ونمضي من ذلك إلى نزع السلاح أو نواجه الفناء " .

( ب ) وأضيفت فقرة ثالثة جديدة إلى الديباجة نصها كما يلي :  
" وإذ تشير إلى الفقرة ١٣ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة التي تقول أنه لا يمكن أن يقوم سلم وأمن دوليان دائمان على تكديس الأحلاف العسكرية للأسلحة ، ولا تمكن المحافظة عليهما اعتماداً على توازن مزعزع لقوة الردع أو باعتماد نظريات التفوق الاستراتيجي . فالسلم الحقيقي والدائم لا يمكن أن يحل إلا عن طريق التنفيذ الفعال لنظام الأمن المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة وأجراً تخفيض عاجل وطموس في الأسلحة والقوات المسلحة ، عن طريق اتفاق دولي وتبادل إعطاء القدوة ، مما يفضي في نهاية المطاف إلى نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية فعّالة . وفي الوقت نفسه يجب إقتال أسباب سباق التسلح والتهديدات الموجهة إلى السلم ، وتحقيقاً لهذه الغاية ينبغي اتخاذ تدابير فعّالة لازالة التوترات ولتسوية المنازعات بالطرق السلمية " ؛

( ج ) وشطب الفقرة الأصلية الخامسة من الديباجة ؛

( د ) وعدلت الفقرة السابعة من الديباجة بحيث أصبح نصها كما يلي :  
" وإذ تؤكد على ضرورة اتخاذ خطوات أخرى لتقليل خطر نشوب حرب نووية ، وعلى رأسها نهد استخدام الأسلحة النووية وفرض تجميد علسي إنتاجها " ؛

( هـ ) في الفقرة الثامنة من الديباجة أضيف بعد كلمة " الفقرات " الرقم " ٢٠ " وحرف العطف " و " ؛

- ( و ) حذفت الفقرة العاشرة من الديباجة ؛
- ( ز ) في السطر الثالث من الفقرة الحادية عشرة الاصلية التي أصبحت الآن الفقرة العاشرة من الديباجة اضيفت كلمة " النووية " بعد كلمة " الحرب " ؛
- ( ح ) عدلت الفقرة ٢ من المنطوق بحيث أصبح نصها كما يلي :
- " تحث جميع الدول ، وفقا لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة على أن تمتنع في علاقاتها الدولية عن التهديد بالقوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة" ؛
- ( ط ) عدلت الفقرة ٣ من المنطوق بحيث أصبح نصها كما يلي :
- " تطلب الي جميع الدول أن تجعل ازالة خطر نشوب الحرب النووية على أي مستوى من الأعمال العدائية أحد الاهداف ذات الأولوية لسياساتها " ؛
- ( ي ) عدلت الفقرة ٥ من المنطوق بحيث أصبح نصها كما يلي :
- " تؤكد أهمية عقد اتفاقات بشأن اجراء تخفيضات ذات أهمية عسكرية ويمكن التحقق منها للأسلحة والقوات ، بما في ذلك الأسلحة النووية ، وأن التدابير المتخذة لمنع نشوب حرب نووية يجب أن تأخذ في الحسبان المصلحة الأمنية للدول الحائزة وغير الحائزة للأسلحة النووية على السواء وأن ترفض بوجه خاص جميع النظريات والمفاهيم المتصلة بحيازة الأسلحة النووية واستخدامها في أي ظرف كان " .
- ( ك ) حذفت الفقرة ٧ من المنطوق ؛
- ( ل ) عدلت الفقرة ٨ الاصلية من المنطوق ، التي أصبحت الآن الفقرة ٧ من المنطوق ، بحيث أصبح نصها كما يلي :
- " تحث جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تعزز ، بكل ما في وسعها ، هدف منع نشوب الحرب النووية ، وذلك عن طريق جملة أمور من بينها زيادة المصارحة وتعزيز تبادل المعرفة بالأنشطة العسكرية ، وزيادة تبادل المعلومات والآراء بشأن المسائل العسكرية ، وغير ذلك من تدابير بناء الثقة ، بغية تعزيز الثقة والاستقرار ، ولا سيما على الأصعدة الاقليمية ومع مراعاة الاحتياجات الأمنية الاقليمية " ؛

( م ) عدلت الفقرة ٩ الاصلية من المنطوق ، التي أصبحت الآن الفقرة ٨ من المنطوق ، بحيث أصبح نصها كما يلي :

" تؤكد ضرورة منع نشوب حرب نووية قد يقع بطريق الخطأ أو نتيجة لسوء التقدير أو انقطاع الاتصالات ، وذلك باتخاذ خطوات لاقامة الاتصالات فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية أو تحسينها حيثما يقتضي الأمر ذلك " ؛

( ن ) استعويض عن الفقرة ١٢ الأصلية من المنطوق ، التي أصبحت الآن الفقرة ١١ من المنطوق ، بما يلي :

" تدوين الفكرة القائلة بأنه يمكن كسب حرب نووية وكذلك حرب تقليدية تنطوي على خطورة التصعيد الى حرب نووية " ؛

( س ) استعويض عن الفقرة ١٣ الاصلية من المنطوق ، التي أصبحت الآن الفقرة ١٢ من المنطوق ، بما يلي :

" تحيط علماً بتقرير مؤتمر نزع السلاح عن دورته لعام ١٩٨٤ ، بشأن البند ٣ من جدول أعماله وترجو من المؤتمر أن ينشئ لجنة مخصصة تحت البند المعنون " منع نشوب حرب نووية ، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة " لكي تشجع في مفاوضات بشأن تدابير مناسبة وعملية لمنع نشوب حرب نووية " ؛

٣٩ - ولم يتخذ أى اجراء بشأن مشروع القرار A/C.1/39/L.40/Rev.1 ، بناءً على طلب مقدميه .

ميم - مشروع القرار A/C.1/39/L.43

٤٠ - وفي ٩ تشرين الثاني / نوفمبر ، قدمت الأرجنتين ، والسويد ، والمكسيك ، والهند ، مشروع قرار عنوانه " وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي " ( A/C.1/39/L.43 ) انضمت الي مقدميه فيما بعد كذلك كل من اندونيسيا ، وبنغلاديش ، ورومانيا ، واليونان . وقدم مشروع القرار من جانب ممثل الأرجنتين في الجلسة ٣٦ المعقودة في ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر .

٤١ - وفي الجلسة ٤٤ ، المعقودة في ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.1/39/L.43 بتصويت مسجل بأغلبية ١١٥ صوتا مقابل ١٣ صوتا مع امتناع ٧ أعضاء عن التصويت ( انظر الفقرة ٦٧ ، مشروع القرار كاف ) . وفيما يلي نتيجة التصويت :

المؤيدون :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأرجنتين ، الاردن ، افغانستان ، اكوادور ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، انغولا ، اروجواي ، اوغندا ، ايران ( جمهورية - الاسلامية ) ، ايرلندا ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بوركينه فاسو ، بورما ، بوروندي ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ، الرأس الأخضر ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي ، ساحل العاج ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، سرى لانكا ، سنغافوره ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، سورينام ، السويد ، سيراليون ، شيلي ، الصين ، العراق ، لبنان ، غابون ، غانا ، غواتيمالا ، غيانا ، غينيا ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فيجي ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، الكاميرون ، كمبوتشيا الديمقراطية ، كوبا ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، ليبيريا ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ،

مصر ، المكسيك ، ملاوي ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ،  
منغوليا ، موريتانيا ، موريشوس ، موزامبيق ، النمسا ، نيبال ،  
النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، هايتي ، الهند ، هندوراس ، هنغاريا ،  
اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان ، اثيوبيا .

المعارضون : ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايسلندا ، ايطاليا ، البرتغال ،  
بلجيكا ، تركيا ، فرنسا ، كندا ، لكسمبرغ ، المملكة المتحدة لبريطانيا  
العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج ، هولندا ، الولايات المتحدة  
الأمريكية .

المتنعون : اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، جزر البهاما ، الدانمرك ،  
نيوزيلندا ، اليابان .

#### نون - مشروع القرار A/C.1/39/L.47

٤٢ - وفي ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ، قدم العراق مشروع قرار معنون " تنفيذ توصيات  
ومقررات الدورة الاستثنائية العاشرة " ( A/C.1/39/L.47 ) . وقدم مشروع القرار من جانب  
مثل العراق في الجلسة ٤٠ المعقودة في ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر .

٤٣ - وفي الجلسة ٤٣ المعقودة في ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ، اعتمدت اللجنة مشروع  
القرار A/C.1/39/L.47 بتصويت سجل بأغلبية ١٠٧ أصوات مقابل لا شيء مع امتناع ٢١ عضوا  
عن التصويت ( أنظر الفقرة ٦٧ ، مشروع القرار لام ) . وفيما يلي نتيجة التصويت :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الأرجنتين ، الاردن ،  
اسبانيا ، استراليا ، افغانستان ، اكوادور ، الامارات العربية  
المتحدة ، انغولا ، اوروغواي ، اوغندا ، ايرلندا ، ايسلندا ،  
باراغواي ، البحرين ، البرازيل ، البرتغال ، بلغاريا ، بنغلاديش ،  
بنما ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بوركينا فاسو ، بروندي ، بولندا ،  
بوليفيا ، بيرو ، تركيا ، ترينداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ،  
تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر البهاما ، الجماهيرية العربية  
الليبية ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية  
السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية  
تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية  
الألمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية لاو الديمقراطية  
الشعبية ، جيبوتي ، الدانمرك ، الرأس الأخضر ،  
.../...

رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي ، ساحل العاج ،  
سان تومي وبرينسيبي ، سرى لانكا ، السنغال ، سوازيلند ،  
السودان ، سورينام ، سيراليون ، شيلي ، الصومال ، الصين ،  
العراق ، عمان ، هايتي ، غواتيمالا ، غينيا ، فرنسا ، الفلبين ،  
فنزويلا ، فنلندا ، فيجي ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، كوسا ،  
كوستاريكا ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، لبنان ، مالطة ،  
مالي ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملاوي ، ملديف ،  
المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موريتانيا ، موريشيوس ،  
موزامبيق ، النرويج ، النيجر ، نيكاراغوا ، هايتي ، هنغاريا ،  
اليابان ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : لا أحد .

المتنعون : اثيوبيا ، اسرائيل ، ألمانيا ( جمهورية - الاتحادية ) ، ايسرمان  
( جمهورية - الاسلامية ) ، ايطاليا ، باكستان ، بلجيكا ،  
السويد ، غانا ، كندا ، كينيا ، لكسمبرغ ، ليبيا ، المملكة المتحدة  
لهريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النمسا ، نيجيريا ، نيوزيلندا ،  
الهند ، هندوراس ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية .

سين - مشروع القرار A/C.1/39/L.53

٤٤ - وفي ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر قدم مشروع القرار المعنون " التعاون الدولي من أجل نزع السلاح " ( A/C.1/39/L.53 ) من قبل الدول التالية : اثيوبيا ، افغانستان ،  
اندونيسيا ، انغولا ، بنين ، بولندا ، تشيكوسلوفاكيا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية  
السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية لاو  
الديمقراطية الشعبية ، غيانا ، غينيا ، فييت نام ، كوبا ، الكونغو ، مدغشقر ، منغوليا ،  
موزامبيق ، هنغاريا ، اليمن الديمقراطية . وقد تم مشروع القرار من جانب ممثل تشيكوسلوفاكيا  
في الجلسة ٣٧ المعقودة في ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر .

٤٥ - وفي الجلسة ٤٣ المعقودة في ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ، اعتمدت اللجنة مشروع  
القرار A/C.1/39/L.53 بتصويت مسجل بأغلبية ٩٩ صوتا مقابل ١٩ صوتا مع امتناع ٨ أعضاء  
عن التصويت ( انظر الفقرة ٦٧ ، مشروع القرار ميم ) . وفيما يلي نتيجة التصويت :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأرجنتين ،  
الاردن ، أفغانستان ، اكوادور ، الامارات العربية المتحدة ،

اندونيسيا ، انغولا ، اوروغواى ، اوغندا ، ايران ( جمهورية -  
الاسلامية ) ، باكستان ، البحرين ، بلغاريا ، بنغلاديش ،  
بنما ، بنن ، بوتان ، بوركينا فاسو ، بيروندى ، بولندا ،  
بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ،  
توغو ، تونس ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية  
افريقيا الوسطى ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية  
بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ،  
الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ،  
الجمهورية العربية السورية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ،  
جيبوتي ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوى ، ساحل  
العاج ، سان تومي وبرينسيبي ، سرى لانكا ، سوازيلند ، السودان ،  
سورينام ، سيراليون ، شيلي ، الصومال ، العراق ، عمان ،  
غابون ، غانا ، غواتيمالا ، غيانا ، غينيا ، ملديف ،  
فيجي ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، الكاميرون ، كوبا ، كوستاريكا ،  
كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، ليبيريا ، مالي ،  
ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المكسيك ، ملاوى ، ملديف ، المملكة  
العربية السعودية ، منغوليا ، موريتانيا ، موريشيوس ، موزامبيق ،  
نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، هايتي ، الهند ، هندوراس ،  
هنغاريا ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا .

المعارضون : اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، المانيا ( جمهورية - الاتحادية ) ،  
ايسلندا ، ايطاليا ، البرتغال ، بلجيكا ، تركيا ، الدانمرك ،  
فرنسا ، كندا ، لكسمبرغ ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى  
وايرلندا الشمالية ، النرويج ، نيوزيلندا ، هولندا ، الولايات  
المتحدة الأمريكية ، اليابان .

المتنعمون : ايرلندا ، باراغواى ، البرازيل ، جزر البهاما ، السويد ، فنلندا ،  
النمسا ، اليونان .

عين - مشروع القرار A/C.1/39/L.56

٤٦ - وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ، قدم مشروع قرار عنوانه " تقرير مؤتمر نزع السلاح " ( A/C.1/39/L.56 ) من قبل الدول التالية : اثيوبيا ، الأرجنتين ، اكوادور ، اندونيسيا ، اوروغواي ، ايران (جمهورية - الاسلامية ) ، باكستان ، البرازيل ، بنغلاديش ، بورما ، بيرو ، الجزائر ، رومانيا ، زائير ، سرى لانكا ، السودان ، السويد ، فنزويلا ، كوبا ، كولومبيا ، مدغشقر ، مصر ، المكسيك ، نيجيريا ، الهند ، يوغوسلافيا التي انضمت اليها فيما بعد أيضا بوليفيا . وقدم مشروع القرار من جانب ممثل يوغوسلافيا في الجلسة .  
المعقودة في ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر .

٤٧ - وفي الجلسة (٤) المعقودة في ١٩ تشرين الثاني /نوفمبر ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار بتصويت سجل بأغلبية ١١٣ صوتا مقابل صوت واحد مع امتناع ١٩ عضوا عن التصويت ( انظر الفقرة ٦٧ ، مشروع القرار نون ) . وفيما يلي نتيجة التصويت ( ١ ) :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأرجنتين ، الأردن ، أفغانستان ، اكوادور ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، انغولا ، اوروغواي ، اوغندا ، ايرلندا ، باراغواي ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بنين ، بوتان ، بوتسوانا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بروندي ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر البهاما ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلاروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي ، ساحل العاج ، سرى لانكا ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ،

( ١ ) ذكر وفد جمهورية ايران الاسلامية فيما بعد أنه كان يريد أن يصوت نسي صالح مشروع القرار .

سورينام ، السويد ، سيراليون ، شيلي ، الصومال ، الصين ،  
العراق ، عمان ، غانا ، غواتيمالا ، غيانا ، غينيا ، الغلبين ،  
فنزويلا ، فنلندا ، فيجي ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، الكاميرون ،  
كمبوتشيا الديمقراطية ، كوبا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكونغو ،  
الكويت ، كينيا ، ليبيريا ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ،  
مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملاوى ، طديف ، المملكة العربية  
السعودية ، منغوليا ، موريتانيا ، موريشيوس ، موزامبيق ، النمسا ،  
نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، هايتي ، الهند ،  
هندوراس ، هنغاريا ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا .

المعارضون : الولايات المتحدة الأمريكية .

المتنعون : اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ،  
ايسلندا ، ايطاليا ، البرتغال ، بلجيكا ، تركيا ، الدانمرك ،  
فرنسا ، كندا ، لكسمبرغ ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا  
الشمالية ، النرويج ، نيوزيلندا ، هولندا ، اليابان ، اليونان .

٤٨ - فاء - مشروع القرارين A/C.1/39/L.58 و A/C.1/39/L.58/Rev.1

٤٨ - وفي ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر، قدم مشروع القرار المعنون " تنفيذ توصيات ومقررات الدورة الاستثنائية العاشرة " (A/C.1/39/L.58) من قبل الدول التالية : ايشييا، الارجننتين، اكوادور، اندونيسيا، اوروغواي، ايران (جمهورية - الاسلامية)، باكستان، بنغلاديش، بورما، بيرو، تونس، الجزائر، جزر البهاما، رومانيا، زائير، سرى لانكا، السودان، فانسا، فنزويلا، فييت نام، كوا، كولومبيا، مدغشقر، مصر، نيجيريا، الهند، يوغوسلافيا والتسي انضمت اليها ايضا بوليفيا فيما بعد . وقد م مشروع القرار مثل يوغوسلافيا في الجلسة ٣٧ المعقودة في ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر، وفيما يلي نصه :

### " ان الجمعية العامة،

" وقد استعرضت تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة، وهي الدورة الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح، فضلا عن وثيقة اختتام الدورة الاستثنائية الثانية عشرة للجمعية العامة، وهي الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح،

" وان تشير الى قراراتها د-١٠/٢ المؤرخ في ٣٠ حزيران /يونيه ١٩٧٨، ٨٣/٣٤ جيم المؤرخ في ١١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩، ٤٦/٣٥ المؤرخ في ٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠، ١٥٢/٣٥ هاء المؤرخ في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠، ٩٢/٣٦ ميم المؤرخ في ٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١، ٧٨/٣٧ واو المؤرخ في ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢، ١٨٣/٣٨ حاء المؤرخ في ٢٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٣، ومقررها د-١٢/٢٤ المؤرخ في ١٠ تموز / يوليه ١٩٨٢ .

" وان يلقها بالغ القلق أنه لم تتحقق نتائج ملموسة فيما يتعلق بتنفيذ توصيات ومقررات الدورة الاستثنائية العاشرة على مر أكثر من ست سنوات منذ انعقاد تلك الدورة، وان سباق التسلح ازداد حدة في الوقت ذاته، ولا سيما في جانبه النووي وان وزع الاسلحة النووية استمر في بعض اجزاء العالم، وان الحوار البنائ بين الدول الحائزة للأسلحة النووية قد اختفى الى حد لا سابقة له وان المصروفات العسكرية السنوية قد بلغت رقما مذهلا هو . . . ١ بليون من دولارات الولايات المتحدة وان الانسانية تواجه خطرا حقيقيا يمثل في امتداد سباق التسلح السي الغضاء الخارجي، وانه لم تتخذ تدابير عاجلة لمنع نشوب حرب نووية ولنزع السلاح، وان السيطرة الاستعمارية والاحتلال الاجنبي المستمرين قد أديا الى حدوث

تهديدات وضغوط وتدخلات عسكرية عنيفة ضد دول مستقلة، كما حدثت انتهاكات للحادي عشر الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، مما يشكل أخطر تهديد للسلم والأمن الدوليين،

" وإن تعريب عن قلقها الجدى لتوقف حتى تلك المفاوضات المحدودة بشأن تخفيض الأسلحة ونزع السلاح التي كانت دائرة بالفعل،

" واقترنا منها بأن تجدد التصاعد في سباق التسلح النووي، بأبعاد الكمية والنوعية على السواء، فضلا عن الاعتماد على مبادئ الردع النووي واستعمال الأسلحة النووية، أمر زاد من خطر اندلاع حرب نووية، وأدى الى مزيد من عدم الأمن وعدم الاستقرار في العلاقات الدولية،

" واقترنا منها كذلك بأن السلم والأمن الدوليين لا يمكن ضمانهما الا عن طريق نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة، وأن من أشد المهام الحاحا وقف سباق التسلح وعكس اتجاهه، واتخاذ تدابير ملموسة لنزع السلاح، وخصوصا نزع السلاح النووي، وأنه تقع في هذا الصدد، على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الاخرى الهامة عسكريا مسؤولية أساسية،

" وإن تلاحظ بعظيم القلق انه لم يتحقق تقدم فعلى في مفاوضات نزع السلاح طوال سنوات عديدة، مما جعل الحالة الدولية الراهنة أكثر خطورة وافتقارا الى الأمن،

" وإن تنرى أن من الضروري جدا أكثر من أى وقت مضى، في الظروف الحالية، إعطاء زخم جديد لا جراء مفاوضات بشأن نزع السلاح، ولا سيما نزع السلاح النووي، على جميع المستويات وتحقيق تقدم حقيقي في المستقبل القريب،

" واقترنا منها بأن نجاح مفاوضات نزع السلاح، الذى يتضمن مصلحة حيوية لجميع شعوب العالم، يمكن تحقيقه من خلال مشاركة الدول الأعضاء بنشاط فسي هذه المفاوضات، سبمة بذلك في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين،

" وإن تؤكد من جديد ان للام المتحدة دورا رئيسيا ومسؤولية أساسية فسي مجال نزع السلاح،

" وإن تشدد على ان الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة، التي أعادت جميع الدول الأعضاء تأكيدها بالا جماع بصورة قاطعة فسي الدورة الاستثنائية الثانية عشرة بوصفها الأساس الشامل للجهود الجذولة لوقف سباق التسلح وعكس اتجاهه، لا تزال تتصف بكل شرعيتها، وان الاهداف والتدابير

السوارة في هذه الوثيقة لا تزال تمثل هدفا من أهم وألح الاهداف التي  
يتعين تحقيقها ،

١- تعرب من بالغ قلقها ازا<sup>\*</sup> تصارع وتكثيف سباق التسلح ، وخاصة  
سباق التسلح النووي ، فضلا عن التدهور الجديد الهالغ الخطورة في العلاقات في  
العالم ، ازا<sup>\*</sup> تكثيف مراكز العدوان ومناهب التوتر في مناطق مختطفة من العالم ،  
ما يهدد السلم والأمن الدوليين ، ويزيد من خطر اندلاع الحرب النووية ؛

٢- تطلب الى جميع الدول ، وخاصة الدول الحائزة للأسلحة  
النووية والدول الأخرى الهامة عسكريا ، أن تتخذ تدابير عاجلة لوقف التفاقم  
الخطير في الحالة الدولية ، ولتعزيز الامن الدولي على أساس نزع السلاح ، ولوقف  
سباق التسلح وعكس اتجاهه ، وللمبدأ في عملية لنزع السلاح على نحو حقيقي ؛

٣- تدعو جميع الدول ، وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية ،  
وخصوصا الدول التي تمتلك أهم الترسانات النووية ، الى أن تتخذ تدابير عاجلة  
بغية تنفيذ التوصيات والمقررات الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية  
العاشرة للجمعية العامة ، والقيام كذلك بالمهام ذات الالوية المحددة في برنامج  
العمل الوارد في الفرع الثالث من الوثيقة الختامية ؛

٤- تطلب الى الدول الكبرى الاضطلاع بمفاوضات حقيقية بروح بنسامة  
ومتساهلة ومع مراعاة مصالح المجتمع الدولي برمته من أجل وقف سباق التسلح وخاصة  
سباق التسلح النووي ، ولتحقيق نزع السلاح ؛

٥- تطلب الى مؤتمر نزع السلاح أن يركز أعماله على البنود الموضوعية  
وذات الالوية المدرجة في جدول أعماله ، وأن يشرع دون مزيد من التأخير ، فسي  
اجراء مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي ومنع نشوب حرب نووية ، وأن يعد مشاريع  
معاهدات تتعلق بحظر تجارب الأسلحة النووية ، وفرض حظر كامل وفعال على  
استحداث وانتاج وتخزين جميع الأسلحة الكيميائية وتدمير هذه الأسلحة ؛

٦- تطلب الى هيئة نزع السلاح أن تكثف أعمالها وفقا للولاية  
الممنوحة بها وأن تواصل تحسين أعمالها بغية تقديم توصيات ملموسة بشأن البنود  
المحددة المدرجة في جدول أعمالها ؛

٧- تدعو جميع الدول التي تشترك في مفاوضات تتعلق بنزع  
السلاح والحد من الأسلحة خارج اطار الامم المتحدة الى أن تحيط الجمعية  
العامة ومؤتمر نزع السلاح طما بحالة و/أو نتائج هذه المفاوضات ، وذلك وفقا  
للأحكام ذات الصلة من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة ؛

٨- تقرير أن تدرج في جدول الاعمال المؤقت لدورتها الاربعين  
البند المعنون " تنفيذ توصيات ومقررات الدورة الاستثنائية العاشرة " .

٤٩- وفي ٢٠ تشرين الثاني /نوفمبر، قدم مشروع قرار منقح (A/C.1/39/L.58/Rev.1)  
من قبل الدول التالية : اثيوبيا ، الارجنتين ، اكوادور ، اندونيسيا ، اوروغواي ، ايسرلان  
(جمهورية -الاسلامية) ، باكستان ، بنغلاديش ، بورما ، بوليفيا ، بيرو ، تونس ، الجزائر  
جزر البهاما ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، رومانيا ، زائير ، سرى لانكا ، السودان ،  
غانا ، فنزويلا ، فييت نام ، كها ، كولومبيا ، مدغشقر ، مصر ، نيجيريا ، الهند ، يوغوسلافيا  
ويتضمن مشروع القرار المذكور التغييرات التالية :

( أ ) في الفقرة الثالثة من الديباجة ، نقح السطران الخامس والسادس بحيث  
اصبح نصهما كما يلي : " بلخ مستويات لم يسبق لها مثيل ، وان التصرفات العسكرية  
العالمية السنوية تقترب من بلوغ رقم مدهل هو " ؛

( ب ) وفي الفقرة السابعة من الديباجة ، اضيف النص التالي في نهاية الفقرة :  
" وأن المفاوضات بشأن قضايا نزع السلاح متخلفة كثيرا عن التطور التكنولوجي السريع فسي  
ميدان الاسلحة وما يطرأ على الترسانات العسكرية ، ولا سيما الترسانات النووية ، من نمو  
لا هوادة فيه " ؛

( ج ) نقحت الفقرة الثامنة من الديباجة بحيث اصبح نصها كما يلي :

" وان ترى أن من الضروري جدا اكثر من أى وقت مضى ، في الظروف  
الحالية اعطاء زخم جديد لا جراء مفاوضات بحسن نية بشأن نزع السلاح ولا سيما  
نزع السلاح النووي ، على جميع المستويات وتحقيق تقدم حقيقي في المستقبل  
القريب ، وأن تمتنع جميع الدول عن أى عمل يكون له أو قد يكون له آثار سلبية على  
نتيجة مفاوضات نزع السلاح " ؛

( د ) في الفقرة ١ من السنطوق ، اضيفت عبارة " فضلا عن التدهور " بعد كلمة  
" المستمر " واتمعت بشولة ،

( هـ ) ونقحت الفقرة ٥ من السنطوق بحيث اصبح نصها كما يلي :

٥- تطلب الى مؤتمر نزع السلاح أن يركز أعماله على البنود الموضوعية  
وذات الأولوية المدرجة في جدول أعماله ، وأن يشرع دون مزيد من التأخير فسي  
اجراء مفاوضات بشأن وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ومنع نشوب  
حرب نووية وكذلك منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ، وأن يعدد مشاريع

معاهدات بشأن حظر تجارب الأسلحة النووية، وفرض حظر كامل وفعال على استخدامات وانتاج وتخزين جميع الأسلحة الكيميائية وتدوير هذه الأسلحة؛  
وقدم مشروع القرار المنقح من جانب ممثل يوغوسلافيا في الجلسة ٣٤ المعقودة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

٥٠- وفي الجلسة ٤٦، المعقودة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، اجرت اللجنة تصويتها على مشروع القرار A/C.1/39/L.58/Rev.1 كما يلي:

(أ) اعتدت الفقرة الخامسة من الديباجة؛ بتصويت سجل بأغلبية ١٠٠ صوت مقابل ١٩ صوتا مع امتناع ٣ أعضاء عن التصويت. وفيما يلي نتيجة التصويت:

المؤيدون: اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، الأرجنتين، الأردن، أفغانستان، اكوادور، الامارات العربية المتحدة، اندونيسيا، انغولا، اوروغواي، اوغندا، ايران (جمهورية - الاسلامية)، ايرلندا، باكستان، البحرين، البرازيل، بروني دارالسلام، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بورما، بوروندي، بولندا، بوليفيا، بيرو، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تشيكوسلوفاكيا، توفو، تونس، الجزائر، جزر القمر، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية افريقيا الوسطى، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية، جمهورية بيلاروسيا الاشتراكية السوفياتية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية الديمقراطية الالمانية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جيبوتي، رواندا، رومانيا، زامبيا، سان تومي وبرينسيبي، سرى لانكا، سنغافورة، السنغال، سوازيلند، السودان، سورينام، السويد، سيراليون، شيلي، الصومال، العراق، عمان، غابون، غانا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، الغابون، فنزويلا، فنلندا، فييت نام، قبرص، قطر، كندا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملديفا، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريتانيا، موزامبيق، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، هايتي، الهند، هندوراس، هنغاريا، اليمن، اليمن الديمقراطية، يوغوسلافيا، اليونان.

المعارضون: اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، المانيا ( جمهورية - الاتحادية ) ،  
ايسلندا ، ايطاليا ، البرتغال ، بلجيكا ، تركيا ، الدانمرك ، فرنسا ،  
كندا ، لكسمبرغ ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا  
الشمالية ، النرويج ، نيوزيلندا ، هولندا ، الولايات المتحدة  
الامريكية ، اليابان .

المستعصون: الكاميرون ، ملاوى ، النمسا .

(ب) اعتمد مشروع القرار A/C.1/39/L.58/Rev.1 ككل بالتصويت السجل بأغلبية  
١١١ صوتا مقابل ١١ صوتا وامتناع ٩ أعضاء عن التصويت ( انظر الفقرة ٦٧ ، مشروع القرار  
سين ) . وفيما يلي نتيجة التصويت ( ١٢ ) :

المؤيدون: اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأرجنتين ،  
الاردن ، أفغانستان ، اكوادور ، الامارات العربية المتحدة ،  
اندونيسيا ، انغولا ، اوروغواى ، اوغندا ، ايران ( جمهورية -  
الاسلامية ) ، ايرلندا ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، برونسي  
دار السلام ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ،  
بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندى ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ،  
ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، الجزائر ،  
جزر القمر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية افريقيا الوسطى ،  
جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلاروسيا  
الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية  
الدمينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية  
العربية السورية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، جيبوتسي ،  
الدانمرك ، رواندا ، رومانيا ، زامبيا ، ساحل العاج ، سان تومسي  
هرينسمي ، سرى لانكا ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ،  
السودان ، سورينام ، السويد ، سيراليون ، شيلي ، الصومال ،  
الصين ، العراق ، عمان ، غابون ، غانا ، غواتيمالا ، غيانا ، غينيا ،  
الظهير ، فنزويلا ، فنلندا ، فيجي ، فييت نام ، قبرص ، قطر ،

ذكر وفد جزر البهاما فيما بعد انه كان يعتزم ان يصوت فسي صالح ( ١٢ )

مشروع القرار .

.. / ..

كموتشيا الديمقراطية، كها، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا،  
لبنان، ليبيريا، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب،  
المكسيك، ملاوي، مدريد، المملكة العربية السعودية، منغوليا،  
موريتانيا، موزامبيق، النسا، نيبال، نيجيريا، نيكاراغوا، هايتي،  
الهند، هندوراس، هنغاريا، اليمن، اليمن الديمقراطية،  
يوسفلافيا، اليونان .

المعارضون:

اسرائيل، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)، ايطاليا، البرتغال،  
بلجيكا، تركيا، فرنسا، كندا، لكسمبرغ، هولندا، الولايات  
المتحدة الأمريكية .

المتنعمون:

اسبانيا، استراليا، ايسلندا، الكاميرون، المملكة المتحدة  
لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، النرويج، النيجر، نيوزيلندا،  
اليابان .

صاد - مشروع المقرر A/C.1/39/L.62

٥١ - وفي ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ، قدم مشروع مقرر عنوانه " دراسة عن الردع : آثاره على نزع السلاح وسباق التسلح ، وتخفيض الأسلحة عن طريق المفاوضات ، والأمن الدولي ، وغير ذلك من المسائل ذات الصلة " (A/C.1/39/L.62) ، من قبل الدول التالية : الارجنتين ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، الجزائر ، رومانيا ، سرى لانكا ، المكسيك ، الهند ، يوغوسلافيا . وقدم مشروع المقرر ممثل الهند في الجلسة ٤٤ المعقودة في ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ، وفيما يلي نصه :

" توصي اللجنة الأولى بأن تطلب الجمعية العامة الى الأمين العام أن يعد دراسة تحت عنوان :

الردع : آثاره على نزع السلاح وسباق التسلح ، وتخفيض الأسلحة عن طريق المفاوضات ، والأمن الدولي ، وغير ذلك من المسائل ذات الصلة .

" على نحو ما أوصى المجلس الاستشاري لدراسات نزع السلاح في الفقرة ٦ من تقرير الأمين العام (١٣) ، وبأن تجرى الدراسة وفقا لتوصيات المجلس الاستشاري الواردة في الفقرتين ٦ و ٧ من الوثيقة نفسها ، وأن يطلب الى الأمين العام أن يقدم التقرير الختامي الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين ."

٥٢ - وفي الجلسة ٤٦ المعقودة في ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ، نقح ممثل الهند مشروع المقرر شفويا ، فأضاف فقرة ثانية جديدة نصها كما يلي :

" وتوصي اللجنة كذلك بأنه يجوز للدول الأعضاء التي ترغب في تقديم آرائها بشأن الموضوع ان توافي بها الأمين العام في موعد لا يتجاوز ١ نيسان / ابريل ١٩٨٥ ."

٥٣ - وفيما يتصل بمشروع المقرر ، قدم الأمين العام بيانا عما يترتب عليه من آثار مالية على الميزانية البرنامجية (A/C.1/39/L.77) .

٥٤ - وفي الجلسة ذاتها ، اعتمدت اللجنة مشروع المقرر A/C.1/39/L.62 بصيغته المنقحة شفويا وذلك بتصويت مسجل بأغلبية ١٢٨ صوتا مقابل صوت واحد (انظر الفقرة ٦٨) . وفيما يلي نتيجة التصويت (١٤) :

• A/39/549 (١٣)

(١٤) ذكر مندوب جزر البهاما فيما بعد انه كان يعتزم ان يصوت في صالح

مشروع المقرر .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأرجنتين ، الاردن ، اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، افغانستان ، اكوادور ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، انغولا ، اوروغواي ، اوغندا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، البرتغال ، بروني دارالسلام ، بلجيكا ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بروندي ، بولندا ، بوليفيا ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، الجزائر ، جزر القمر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ، الدانمرك ، الرأس الأخضر ، رواندا ، رومانيا ، زامبيا ، ساحل العاج ، سان تومي وبرينسيبي ، سرى لانكا ، سنغافورة ، سوازيلند ، السودان ، سورينام ، السويد ، سيراليون ، شيلي ، الصين ، العراق ، عمان ، غابون ، غانا ، غواتيمالا ، غيانا ، غينيا ، فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فيجي ، فييت نام ، قطر ، الكاميرون ، كمبوتشيا الديمقراطية ، كندا ، كوبا ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، لكسمبرغ ، ليبيريا ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملاوى ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، المملكة المتحدة ، لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، منغوليا ، موريتانيا ، موزامبيق ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا ، هايتي ، الهند ، هندوراس ، هنغاريا ، هولندا ، اليابان ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : الولايات المتحدة الأمريكية .

قاف - مشروع القرار A/C.1/39/L.64

٥٥ - وفي ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ، قدم مشروع قرار عنوانه " منع نشوب حرب نووية " (A/C.1/39/L.62) من قبل الدول التالية : الأرجنتين ، اكوادور ، اندونيسيا ، اوروغواي ، باكستان ، البرازيل ، بنغلاديش ، الجزائر ، رومانيا ، السودان ، فنزويلا ، كولومبيا ، الكونغو ، مصر ، المكسيك ، نيجييريا ، الهند ، يوغوسلافيا . التي انضمت اليها فيما بعد كذلك الجمهورية الديمقراطية الألمانية . وقدم مشروع القرار ممثل الأرجنتين في الجلسة ٣٧ المعقودة في ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر .

٥٦ - وفي الجلسة ٤٨ المعقودة في ٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.1/39/L.64 بتصويت مسجل بأغلبية ١١٦ صوتا مقابل ٥ أصوات مع امتناع ١٣ عضوا عن التصويت (انظر الفقرة ٦٧ ، مشروع القرار عين) . وفيما يلي نتيجة التصويت :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأرجنتين ، الاردن ، استراليا ، افغانستان ، اكوادور ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، انغولا ، اوروغواي ، اوغندا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، ايرلندا ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بسن ، بوتان ، بوتسوانا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر البهاما ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي ، ساحل العاج ، سرى لانكا ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، سورينام ، السويد ، سيراليون ، شيلي ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، غابون ، غانا ، غواتيمالا ، غيانا ، غينيا ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فيجي ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، الكاميرون ،

كمبوتشيا الديمقراطية ، كوبا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، ليبيريا ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملاوي ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موريتانيا ، موريشيوس ، موزامبيق ، النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، هايتي ، الهند ، هندوراس ، هنغاريا ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، بلجيكا ، فرنسا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

المحتشمون : اسبانيا ، اسرائيل ، ايسلندا ، ايطاليا ، البرتغال ، تركيا ، الدانمرك ، كندا ، لكسمبرغ ، النرويج ، نيوزيلندا ، هولندا ، اليابان .

#### ١٠٠ - مشروع القرار A/C.1/39/L/65

٥٧ - وفي ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ، قدم مشروع قرار عنوانه " استعراض اعلان الثمانينات العقد الثاني لنزع السلاح " (A/C.1/39/L.65) من قبل الدول التالية : الأرجنتين ، اندونيسيا ، باكستان ، بنغلاديش ، تونس ، الجزائر ، رومانيا ، نيجيريا ، الهند ، يوغوسلافيا . وقد تم مشروع القرار ممثل نيجيريا في الجلسة ٣٩ المعقودة في ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر .

٥٨ - وفي الجلسة ٤٢ المعقودة في ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.1/39/L.65 بدون تصويت (انظر الفقرة ٦٧ ، مشروع القرار ف١٠٠) .

#### ١٠١ - مشروع القرار A/C.1/39/L.66

٥٩ - وفي ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ، قدمت نيجيريا مشروع قرار عنوانه " حظر استعمال الأسلحة النووية " (A/C.1/39/L.66) قدمه ممثل نيجيريا في الجلسة ٣٩ المعقودة في ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ، وفيما يلي نصه :

" ان الجمعية العامة ،

" ان تعرب مرة أخرى عن فزعها البالغ ازا" خطر نشوب الحرب النووية  
المترديد باستمرار ،

" وان تدرك ادراكا عميقا ان تلك الحرب ستؤدي الى عواقب وخيمة بل  
انها قد تفضي في الواقع الى تدمير الحضارة ،

" واقتناعا منها بأن منع تلك الكارثة العالمية أكثر المهام التي تواجه  
البشرية الحاحا ،

" وادراكا منها لتصميم جميع الدول ، بما في ذلك الدول الحائزة للأسلحة  
النووية على تلافي نشوب حرب نووية ،

" وان تعرب عن أسفها لأنه لم يتم الاتفاق على تدابير محددة لنزع  
السلاح النووي ،

" وان تؤمن بأن ضمان عدم استعمال الأسلحة النووية ، امر لا بد منه ريثما  
يتحقق نزع السلاح النووي ،

" وان تشير الى قراراتها ١٦٥٣ (د - ١٦) المؤرخ في ٢٤ تشرين  
الثاني / نوفمبر ١٩٦١ ، و ١٠٠ / ٣٢ جيم المؤرخ في ١٣ كانون الأول / ديسمبر  
١٩٨٢ ، و ٧٣ / ٣٨ زاي المؤرخ في ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣ ، التي  
رجت فيها الجمعية العامة من لجنة نزع السلاح ان تبدأ ، على سبيل الأولوية ،  
في اجراء مفاوضات تهدف الى التوصل الى اتفاق بشأن اتفاقية دولية تحظر  
استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها في أي ظرف من الظروف ،

١ - تقرر ان تعقد في عام ١٩٨٥ ، مؤتمر مفوضين لاعتماد صك  
دولي يحظر استعمال الأسلحة النووية ، بوصفه جزءا من أنشطة الاحتفال بالذكرى  
الأربعين لانشاء الأمم المتحدة ؛

٢ - توعز الى هيئة نزع السلاح ، الحاملة بوصفها اللجنة التحضيرية  
لمؤتمر المفوضين ، ان تضع مشروع الصك أثناء دورتها لعام ١٩٨٥ ، متخذة  
كأساس لذلك المشاريع الموجودة والاقتراحات الأخرى التي يمكن أن تقدمها الدول  
المشتركة ؛

٣ - تطلب الى الدول الأعضاء أن تقدم آراءها واقتراحاتها بهذا  
الشأن الى هيئة نزع السلاح في موعد لا يتجاوز ١ نيسان / ابريل ١٩٨٥ ؛

- ٤ - تطلب الى الأمين العام أن يقدم كل المساعدات اللازمة التي  
هيئة نزع السلاح في تنفيذ هذا القرار ؛
- ٥ - ترجى من الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في  
دورتها الأربعين تقريراً عن النتائج التي توصل اليها مؤتمر المفوضين .
- ٦٠ - يصدد مشروع القرار ، قدم الأمين العام بياناً عما يترتب عليه من آثار على الميزانية  
البرنامجية (A/C.1/39/L.78) .
- ٦١ - ولم يتخذ أى اجراء بشأن مشروع القرار A/C.1/39/L.66 بناً على طلب مقدمه .

٦٢ - مشروع القرارين A/C.1/39/L.69 و A/C.1/39/L.69/Rev.1

٦٢ - وفي ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر قدم مشروع قرار عنوانه " الدراسات المتعلقة  
بفرضيات الشتاء النووي " (A/C.1/39/L.69) . قدمته كندا في الجلسة . ٤ المعقودة في  
١٥ تشرين الثاني / نوفمبر .

٦٣ - وفي ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر قدم مشروع القرار المنقح (A/C.1/39/L.69/Rev.1)  
وهو يتضمن تغييرات في أجزاء من الديباجة والمنطوق . وفيما يلي نص مشروع القرار :

#### " ان الجمعية العامة ،

ان تضع في اعتبارها الدمار الذي ستجلبه الحرب النووية على البشرية  
جمعا ، وما يترتب على ذلك من حاجة الى بذل كل الجهود من أجل تجنب خطر  
نشوب هذه الحرب ، والى اتخاذ التدابير الكفيلة بحماية أمن الشعوب ،

وان تضع في اعتبارها أن الأمر يتطلب أيضا استمرار بذل الجهود في  
المستقبل التماسا للسبل الكفيلة بتقليل خطر اندلاع حرب في العصر النووي ،

وان تلاحظ أنه برغم الجهود العلمية التي تبذلها البشرية ، لا تزال  
المعرفة بالنتائج البيئية وغيرها من النتائج المترتبة على نشوب حرب نووية غير  
كافية ، كما أن هذه النتائج لا تزال بمنأى عن الحصر ، وتمثل تحدياً رئيسياً آخر  
يواجه العلم ،

" وإذ تضع في اعتبارها أن بعض الدراسات العلمية الأخيرة قد خلصت إلى أن نشوب حرب نووية يمكن أن يولد نتائج مناخية واسعة النطاق تؤدي ، على أسوأ الفروض ، إلى ما يسمى أحيانا بالشتاء النووي ،

" وإذ تأخذ في حسابها الحاجة إلى مواصلة الدراسات العلمية من أجل زيادة فهم هذه الظواهر المناخية ، بما في ذلك احتمال حلول الشتاء النووي ،

" وإذ ترى أن المشاركة الواسعة النطاق في اجراء هذه الدراسات العلمية هي أمر ضروري ،

" ١ - تدعو جميع الدول الأعضاء إلى أن تقدم إلى الأمين العام أية تقارير أو دراسات عن النتائج المناخية الواسعة النطاق المترتبة على نشوب نزاع نووي توضح فرضيات وطرق التحليل المستخدمة فيها ؛

" ٢ - ترجو من الأمين العام أن يقدم قائمة مشروحة بهذه التقارير أو الدراسات إلى الجمعية العامة في دورتها الأربعين ؛

" ٣ - تقرر أن تدوج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الأربعين بندا بعنوان " دراسات بشأن الآثار المناخية المترتبة على نشوب حرب نووية بما في ذلك احتمال الشتاء النووي " .

٦٤ - ولم يتخذ أي اجراء بشأن مشروع القرار A/C.1/39/L.69/Rev.1 بناء على طلب مقدمه .

ثا - مشروع القرار A/C.1/39/L.70

٦٥ - وفي ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ، قدم مشروع قرار عنوانه " تقرير هيئة نزع السلاح " (A/C.1/39/L.70) من قبل كل من الارجنتين ، والمانيا (جمهورية الاتحادية) ، وباكستان ، وجزر البهاما ، وجمهورية بيلاروسيا الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، والسودان ، وفانا ، ونيبال ، واليونان ، التي انضمت اليها فيما بعد اوروغواي و رومانيا و ليبيريا .

٦٦ - وفي الجلسة ٤١ المعقودة في ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.1/39/L.70 بدون تصويت (انظر الفقرة ٦٧ ، مشروع القرار صاد) .

### ثالثاً - توصيات اللجنة الأولى

٦٧ - توصي اللجنة الأولى الجمعية العامة باعتماد مشاريع القرارات التالية :

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اتخذتها  
الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة

#### ألف

تدابير نزع السلاح النووي من جانب واحد

#### ° ان الجمعية العامة ،

° اذ تشير الى قرارها ١٨٣/٣٨ بـ١٨٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول /  
ديسمبر ١٩٨٣ الذي رجحت فيه من الأمين العام أن يقوم ، بمساعدة خبراء  
حكوميين مؤهلين وتطبيق الأساليب المتعارف عليها في هذه الحالات ، بإعداد  
تقرير من الطرق والوسائل التي تبذل وستبذل للتشجيع على اتخاذ تدابير لنزع  
السلاح النووي من جانب واحد ، تؤدي ، دون ساس بأمن الدول ، الى تشجيع  
واستكمال المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف في هذا المجال ،

° وان تشير ايضاً الى الاقتراح المحدد الذي قدم الى هيئة نزع السلاح  
في دورتها لعام ١٩٨٣ ومؤداه ان اعداد دراسة من التدابير الانفرادية سيكون  
أمراً قهراً وصفاً خاصة في هذه الآونة بالنظر الى الطريق السدود والذي يواجهه  
كل من المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف (١٥) ،

° وان تشير كذلك الى النتيجة التي خلصت اليها الجمعية العامة في  
دورتها الاستثنائية العاشرة (١٦) ومؤداه ان التدابير الانفرادية للحد من  
الأسلحة أو تخفيضها تستطيع أن تسهم في الحد من سباق التسلح ،

---

(١٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والثلاثون ، الطحسق

رقم ٤٢ (A/38/42) ، المرفق السادس .

(١٦) انظر A/S-10/4 ، الفقرة ٤١ .

وقد درست تقرير الأمين العام الذي يحيل الدراسة التي اعدتها فريق الخبراء الحكوميين المعني بدراسة تدابير نزع السلاح النووي من جانب واحد (١٧) ،

(١) تحييط طما مع الارتياح بالدراسة المتعلقة بتدابير نزع السلاح النووي من جانب واحد (١٨) ؛

(٢) تعرب من تقديرها للأمين العام وفريق الخبراء الحكوميين المعني بدراسة تدابير نزع السلاح النووي من جانب واحد الذي ساعده نسي اعداد هذه الدراسة (١٨) ؛

(٣) تحييط طما بالنتائج التي خلصت اليها الدراسة وتأمسل ان تشجيع هذه النتائج الدول الحائزة على الأسلحة النووية على اتخاذ الخطوات اللازمة لدفع مفاوضات نزع السلاح وتوجيهها على نحو ملائم ؛

(٤) ترجيو من الأمين العام أن يتخذ الترتيبات اللازمة لاستنساخ التقرير بوصفه من منشورات الأمم المتحدة ، ستخدما في ذلك جميع مرافق ادارة الاطام التابعة للأمانة العامة استخداما كاملا للدعاية من التقرير بأكثر عدد من اللغات يكون ستصها وطيا .

بـ

### المفاوضات الثنائية المتعلقة بالأسلحة النووية

ان الجمعية العامة ،

از تشير الى قرارها ١٨٣/٣٨ من ١٨٣٠/٣٨ من ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣ ،

وان تأسف بالغ الأسف لعدم مواصلة المفاوضات الثنائية المتعلقة بالأسلحة النووية في جنيف بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الامريكية ،

(١٧) A/39/576 .

(١٨) المرجع نفسه ، المرفق .

" وان هي مقتنعة اقتناعا شديدا بأن بلوغ اتفاق مبكر في تلك المفاوضات المعطلة وفقا لبدأ الأمن غير المنقوص عند أدنى حد ممكن من التسليح والقوات العسكرية ستكون له أهمية حاسمة في تعزيز السلم والأمن الدوليين ،

" وان يساورها بالغ الطيق لأن غياب المفاوضات قد أطاق الجهود المبذولة لتعزيز السلم والأمن الدوليين ، ولا حراز تقدم نحو نزع السلاح ،

" وان هي مقتنعة بأن من الممكن التوصل الى اتفاق من طريق اجراء مفاوضات تحددها المرونة والاحساس بالمسؤولية تجاه المصالح الأمنية لجميع الدول ،

١ - تحت حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية طى استئناف مفاوضاتها الثنائية المتعلقة بالأسلحة النووية ، دون تأخير أو شروط سابقة بغية تحقيق نتائج ايجابية وفقا للمصالح الأمنية لجميع الدول والرغبة العالمية في التقدم نحو نزع السلاح ؛

٢ - تطلب الى حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ألا تدخرا أى جهد في السعي الى احراز الهدف النهائي للمفاوضات ؛

٣ - تدعو حكومتى الدولتين المشار اليهما أعلاه الى العمل بفعالية في سبيل تعزيز الثقة المتبادلة ، بغية ايجاد مناخ يساعد بدرجة أكبر طسى التوصل الى اتفاقات لنزع السلاح ؛

٤ - تعرب من أقوى قدر ممكن من التشجيع والتأييد للجهود المبذولة لاستئناف المفاوضات ولا تتها بها الى خاتمة ناجحة " .

## جيم

### الأسلحة النووية من جميع جوانبها

#### " ان الجمعية العامة ،

" ان تشير الى انها امرت في دورتها الاستثنائية الثانية عشرة ، وهي الدورة الاستثنائية الثانية المكروسة لنزع السلاح ، من انشغالها البالغ بخطر الحرب ، وخصوصا الحرب النووية ، التي لا يزال منع نشوبها أخطر المهام وأكثرها إلحاحا في الوقت الحاضر ( ١٩ ) ،

( ١٩ ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الاستثنائية الثانية عشرة ،

المرفقات ، البنود ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ من جدول الأعمال ، الوثيقة A/S-12/32 ،

- " وان تعيد تأكيد ان الأسلحة النووية تشكل أخطر تهديد للبشرية وقتها ، وان من الضروري ، لذلك ، السير نحو نزع السلاح النووي والقضاء الكامل على الأسلحة النووية ،
- " وان تؤكد من جديد ايضا ان جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ، لاسيما الدول التي تمتلك أهم الترسانات النووية ، تتحمل مسؤولية خاصة نسي الوفاء بمهمة بلوغ أهداف نزع السلاح النووي ،
- " وان تؤكد مرة أخرى ان ترسانات الأسلحة النووية الموجودة تكفي وحدها للفتك بكل حياة على الأرض بل وتزيد ، وان تضع في اعتبارها ما سيترتب على الحرب النووية من نتائج مدمرة للمتحاربين وغير المتحاربين على السواء ،
- " وان تشير الى انها ، في دورتها الاستثنائية العاشرة ، وهي الدورة الاستثنائية الأولى المكروسة لنزع السلاح ، قررت ان التدابير الفعالة لنزع السلاح النووي ومنع الحرب النووية ، لها الأولوية العليا ، وان من الضروري وقتها سباق التسليح النووي ومكس اتجاهه من جميع جوانبه بغية تجنب خطر نشوب حرب تستخدم فيها الأسلحة النووية ( ٢٠ ) ،
- " وان تؤكد ان من الحق توقع كسب حرب نووية وأن مثل هذه الحرب سوف تؤدي حتما الى دمار الأمم ، والى خراب هائل وآثار مفرجة ، بالنسبة للحضارة والحياة نفسها على الأرض ،
- " وان تشير كذلك الى انها ، في قرارها ١٥٢/٣٥ باء المؤرخ في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ ، لاحظت مع الجزع ، الخطر المتزايد لوقوع كارثة نووية المرتبط بكل من اشتداد سباق التسليح النووي وقرار المبدأ الجديد القائل باستعمال الأسلحة النووية ، بصورة محدودة أو جزئية ، وهي أمور لا تتماشى مع قرارها ١١٠ ( ٥-٢ ) المؤرخ في ٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ ، والمعنون " التدابير الواجب اتخاذها ضد الدعاية لحرب جديدة والمعرضين عليها " ، وتوهم بأن الصراع النووي أمر جائز ومقبول ،
- " وان تلاحظ مع الجزع ان مبدأ الحرب النووية المحدودة أضيفت اليه فيما بعد فكرة الحرب النووية الطويلة الأمد ، وان هذين المبدأين الخطيرين يؤديان الى منعطف جديد في التصاعد المستمر لسباق التسليح ، مما قد يعوق بشسدة التوصل الى اتفاق بشأن نزع السلاح النووي ،

" وإن تعرب من بالغ قلقها ازاء التصاعد المتجدد في سباق التسلح النووي ، في كل من بعديه الكمي والنوعي ، فضلا من الاعتماد على مبدأ الردع النووي ، وهو ما يزيد في الواقع من خطر اندلاع حرب نووية يؤدي الى قوتسرات وطلاق متزايدة في العلاقات الدولية ،

" وإن تحيط طما بالمداولات ذات الصلة لهيئة نزع السلاح في مــــام ١٩٨٤ فيما يتعلق بالبند ٤ من جدول أعمالها ، كما هو وارد في تقريرها (٢١) ،

" وإن تؤكد الحاجة الملحة الى وقف استحداث ووزع أنواع ومنظومات جديدة من الأسلحة النووية ، كخطوة على الطريق نحو نزع السلاح النووي ،

" وإن تؤكد مرة أخرى أن الأولوية في مفاوضات نزع السلاح ينبغي ان تعطى للأسلحة النووية ، وإن تشير الى الفقرتين ٤٩ و ٥٤ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة (٢٢) ،

" وإن تشير الى قراراتها ذات الصلة بهذا الموضوع ،

" وإن ترحب بالبيان المشترك الذي أصدره في ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٤ رؤساء دول أو حكومات الأرجنتين وجمهورية تنزانيا المتحدة والسويد والمكسيك والهند واليونان (٢٣) ، وكذلك القبول الايجابي الذي لقيه هذا البيان في العديد من الدول ،

" وإن تلاحظ ان مؤتمر نزع السلاح ، في دورته المعقودة في سنة ١٩٨٤ ، ناقش مسألة وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي وأنه ناقش بوجه خاص انشاء لجنة مخصصة لاجراء مفاوضات بشأن تلك المسألة ،

" وإن تأسف ، مع ذلك ، لكون مؤتمر نزع السلاح قد منع من التوصل الى اتفاق بشأن انشاء لجنة مخصصة لغرض اجراء مفاوضات متعددة الأطراف بشأن مسألة وقف سباق التسلح النووي وشأن نزع السلاح النووي ،

---

(٢١) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والثلاثون ،

الطحق رقم ٤٢ (A/39/42) .

(٢٢) القرار د! - ٢/١٠ .

(٢٣) A/39/277-S/16587 ، المرفق .

" وان تضع في اعتبارها انه سيستمر بذل الجهود بغية تمكين مؤتمر نزع السلاح من الاضطلاع بدوره التفاوضي فيما يتعلق بوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي وانه لهذا الغرض ينبغي لجميع اعضاء مؤتمر نزع السلاح ان يتبعوا نهجا بنّاءاً ازاء هذه المفاوضات مع مراعاة الأهمية العالية التي اعطوها لهذه المسألة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة .

" واقترناط منها بأن مؤتمر نزع السلاح هو أنسب محفل للاعداد لمفاوضات نزع السلاح النووي واجراء هذه المفاوضات ،

" ١ - تطلب الى مؤتمر نزع السلاح أن يشرع دون ابطاء في اجراء مفاوضات تتعلق بوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ، وأن يبدأ بصفة خاصة في وضع تدابير عملية لوقف سباق التسلح النووي ولنزع السلاح النووي وفقاً لأحكام الفقرة ٥ . من الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة بما في ذلك برنامج لنزع السلاح النووي ، وأن ينشئ لهذه الغاية لجنة مخصصة ؛

" ٢ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الأربعين البند المعنون "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي : تقرير مؤتمر نزع السلاح" .

#### دال

عدم استخدام الاسلحة النووية ومنع نشوب حرب نووية

" ان الجمعية العامة ،

" ان يثير جزمها الخطر الذي يتهدد بقاء البشرية والتمثل في وجود الاسلحة النووية واستمرار سباق التسلح ، لاسيما في الميدان النووي ،

" وان تشير الى انه وفقاً لما جاء في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة (٢٢) الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح ، تكون الأهمية العليا لاتخاذ تدابير فعالة لنزع السلاح النووي ومنع نشوب حرب نووية ،

" وان تشير ايضاً الى ان هذا التعهد قد أكدته من جديد الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية عشرة ، الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ،

" وان تضع في اعتبارها قراراتها ذات الصلة المتخذة بشأن هذا الموضوع ،

" وان تؤكد من جديد ان اكثر الضمانات فعالية ازا خطر نشوب حرب نووية واستخدام الأسلحة النووية هو نزع السلاح النووي والقضاء الكامل على الأسلحة النووية ،

" وان تشير الى اعلانها الوارد في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة ، الذي جاء فيه انه ينبغي لجميع الدول أن تشارك بنشاط في الجهود الرامية الى تهيئة ظروف في العلاقات الدولية بين الدول يمكن في ظلها الاتفاق على مدونة لقواعد السلوك السلمي للدول في الشؤون الدولية ، وتمنع استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ،

" وان تؤكد من جديد ايضا ان الدول الحائزة للأسلحة النووية تقع عليها المسؤولية الأولى تجاه نزع السلاح النووي واتخاذ تدابير تهدف الى منع نشوب حرب نووية ، بوسائل من بينها وضع قواعد مناظرة لذلك تنظم العلاقات بينها ،

" واقترانا منها بأن التخلي من البدء باستخدام الأسلحة النووية يشكّل أهم التدابير لمنع نشوب حرب نووية وأكثرها الحاحا ، وان تحييط طما برد الفعل العالمي الايجابي الواسع لفهم عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية ، بما في ذلك النداء الوارد في البلاغ الختامي الذي اعتمده اجتماع وزراء رؤساء وفود بلدان عدم الانحياز ، الموجه الى الدورة الحالية للجمعية العامة (٢٤) ،

" ١ - تسرى ان الاعلانات الرسمية التي اصدرتها أو كررتها اثنتان من الدول الحائزة للأسلحة النووية في الدورة الاستثنائية الثانية عشرة للجمعية العامة ، الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، فيما يتعلق بالتزام كل منها بالأ تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية ، توفر أحد السبل الهامة لتقليل خطر الحرب النووية ؛

" ٢ - تعرب من الأمل في أن تنظر الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية ، التي لم تفعل ذلك بعد ، في أمر اصدار اعلانات مشابهة تتعلق بعدم المبادأة باستخدام الأسلحة النووية ؛

" ٣ - ترجيو من مؤتمر نزع السلاح ، أن ينظر ، في اطار البند ذي الصلة من جدول أعماله ، في أمر القيام ، ضمن جطة أمور ، باعداد صك دولي ذي طبيعة ملزمة قانونا يتضمن التزاما بعدم المبادأة باستخدام الأسلحة النووية ؛

" ٤ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الاربعين بندا بعنوان "عدم استخدام الأسلحة النووية ومنع نشوب حرب نووية" .

ها

### حظر السلاح النيوتروني النووي

#### ان الجمعية العامة ،

" ان تشير الى الفقرة ٥ . من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة (٢٢) ، التي يرد فيها ان تحقيق نزع السلاح النووي سيستدعي القيام على وجه السرعة بالتفاوض على اتفاقات ، في جلة أمور ، من أجل وقف التحسين النووي لمنظومات الأسلحة النووية ووقف استحداثها ، وهو ما شدد عليه بوجه خاص في الفقرة ٥ . ( أ ) من الوثيقة الختامية ،

" وان تشير ايضا الى ان الفقرة ٥ . من الوثيقة الختامية تبرز ايضا انه يمكن في اثناء المفاوضات النظر في مسألة الحد من أي انواع من الأسلحة النووية أو حظر هذه الأنواع ، وذلك على أساس متبادل ومتفق عليه دون الاخلال بأمن أية دولة من الدول ،

" وان تؤكد ان تطهير السلاح النيوتروني النووي ونتاجه يمثلان نتيجة خطيرة لسباق التسلح النووي المستمر في ميدان الأسلحة النووية ، وخاصة من خلال التحسين النووي للرؤوس النووية واستحداث رؤوس نووية جديدة من طريق تطوير المميزات النووية للأسلحة النووية ،

" وان تؤكد من جديد قراراتها المتصلة بحظر السلاح النيوتروني النووي ،

" وان تشعر بنفس القلق العالمي النطاق الذي أعبت منه الدول الأعضاء ، وكذلك المنظمات غير الحكومية ، بشأن الاستمرار والتوسع في انتاج السلاح النيوتروني النووي وادخاله في الترسانات العسكرية ، مما يعطل على تصعيد حدة سباق التسلح النووي ، ويخفف حدة الحرب النووية تخفيفا كبيرا ،

" وادراكا منها للآثار اللاانسانية لذلك السلاح الذي يشكل تهديدا خطيرا ، لاسيما للسكان المدنيين غير المحميين ،

" وان تلاحظ قيام مؤتمر نزع السلاح ، في عام ١٩٨٤ ، بالنظر في القضايا المتصلة بوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ، والمتصلة كذلك بحظر السلاح النيوتروني النووي (٢٥) ،

---

(٢٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الطحق

رقم ٤٢ (A/39/42) ، الجزء ثالث ، با .

" وان تأسف للحيلولة دون توصل مؤتمر نزع السلاح الى اتفاق طى بهد  
المحادثات بشأن وقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى ، بما فى ذلك  
حظر السلاح النيوترونى النووى ، وذلك فى اطار مؤسسى ملائم ،

" ١ - تعميد تأكيد طلبها الى مؤتمر نزع السلاح بالبدء ، دون تأخير ،  
فى اجراء محادثات داخل اطار مؤسسى ملائم بهدف ابرام اتفاقية بشأن حظر  
استحداث الأسلحة النيوترونية النووية وحظر انتاجها وتخزينها ووزمها واستخدامها ،  
كمصدر ضوى من عناصر المحادثات ، وذلك طى النحو المتوخى فى الفقرة ٥ . ه من  
الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة ؛

" ٢ - ترجيو من الأمين العام أن يحيل الى مؤتمر نزع السلاح جميع  
الوثائق المتعلقة بمناقشة هذه السألة من جانب الجمعية العامة فى دورتها  
التاسعة والثلاثين ؛

" ٣ - ترجيو من مؤتمر نزع السلاح أن يقدم تقريراً من هذه السألة  
الى الجمعية العامة فى دورتها الأربعين ؛

" ٤ - تقرر ان تدرج فى جدول الأعمال المؤقت لدورتها الاربعين  
بندا بعنوان " حظر السلاح النيوترونى النووى " .

واو

الاثار المناخية للحرب النووية : الشتاء النووي

" ان الجمعية العامة ،

" اذ تشير الى انها قد اعلنت في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة ، الدورة الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح ، بعد الاشارة على وجه التحديد الى " التهديد الذي يتعرض له بقاء الجنس البشرى ذاته " نتيجة وجود الاسلحة النووية ، ان " ازالة خطر نشوب حرب عالمية - أى حرب نووية - هي أشد مهام يومنا الحاضر عجالة والحاجا ( ٢٦ ) " ،

" واذ تلاحظ انه بالرغم من الجهود العلمية المبذولة مؤخرا ما زالت الاثار البيئية والاثار المناخية الاخرى للحرب النووية تشكل تحديا رئيسيا للعلم ،

" واذ تلاحظ ان الدراسات المتعلقة بالغلاف الجوى والدراسات البيولوجية التي اجريت مؤخرا قد اسفرت عن اكتشافات جديدة تدل على انه بالاضافة الى عصف الانفجار ، والحرارة والاشعاع فان من شأن الحرب النووية ، حتى لو كانت محدودة النطاق ، ان تنتج من الدخان والسناج ، والغبار ما يكفي لاحداث فصل شتاء قطبي نووى قد يحول الارض الى كوكب مظلم متجمد تؤدى الاحوال السائدة فيه الى حدوث فناء جماعي ،

" واذ تدرك ان احتمال حدوث شتاء نووى يشكل خطرا لم يسبق له مثيل على جميع الدول حتى البلدان التي تبعد بمسافات كبيرة عن مواقع الانفجارات النووية ، مما يزيد بشكل هائل من اخطار الحرب النووية المعروفة من قبل ،

" واذ تدرك ان ثمة حاجة ملحة الى مواصلة وتنمية الدراسات العلمية لزيادة معرفة وتفهيم مختلف العناصر واثارها على المناخ بما في ذلك الشتاء النووي ،

" ١ - ترجو من الامين العام أن يجمع ويوزع مقتطفات مناسبة من جميع الدراسات العلمية الوطنية والدولية المتعلقة بالاثار المناخية للحرب النووية بما في

ذلك الشتاء النووي ، التي نشرت حتى الآن او التي قد تنشر قبل ٣١ تموز /  
يوليه ١٩٨٥ ، بوصفها وثيقة من وثائق الام المتحدة ؛

" ٢ - تحث جميع الدول والمنظمات الحكومة الدولية وكذلك المنظمات  
غير الحكومية على ان تحيل الى الأمين العام عن طريق من يمثلونها المواد ذات  
الصلة المتوفرة لديها التي قد تكون مفيدة للغرض المذكور اعلاه ، وذلك قبل  
الموعد المحدد اعلاه ؛

" ٣ - توصي بدراسة الوثيقة المذكورة اعلاه في الدورة الاربعين  
للجمعية العامة في اطار البند المتعلق بمنع نشوب حرب نووية .

زاي

### المفاوضات الثنائية المتعلقة بالاسلحة النووية

#### " ان الجمعية العامة ،

" اذ تشير الى أنها أقرت بتوافق الآراء في دورتها الاستثنائية العاشرة ،  
وهي الدورة الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح ، اعلانا تضمنته الوثيقة  
الختامية الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة ، وكان مما جاء فيه أنه من أجل  
أن تضطلع الأمم المتحدة اضطلاعا فعالا بالدور الرئيسي والمسؤولية الأساسية  
في ميدان نزع السلاح الذي هو من اختصاصها وفقا لميثاقها ، ينبغي ابقاء  
الأمم المتحدة على علم كاف بجميع الخطوات في هذا الميدان ، سواء الانفرادية  
منها أو الثنائية أو الاقليمية أو المتعددة الاطراف ، دون مساس بتقدم  
المفاوضات ( ٢٧ ) ،

" واذ تشير أيضا الى أن الدول الأعضاء قد كررت ، في دورتها  
الاستثنائية الثانية عشرة ، الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ،  
الاعراب عن التزامها الرسمي بتنفيذ الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية  
العاشرة ، التي أكدت صحتها من جديد تأكيدا جماعيا وقاطعا ( ٢٨ ) ،

( ٢٧ ) المرجع نفسه ، الفقرة ٢٧ .

( ٢٨ ) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة الدورة الاستثنائية الثانية عشرة ،

المرفقات ، البنود ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/S-12/32 ،

" واذ تأسف لقطع سلسلتي المفاوضات الثنائية المتعلقة بالأسلحة النووية ، اللتين بدأتا في ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ ، و٢٩ حزيران / يونيو ١٩٨٢ على التوالي ، بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية ،

" واذ يسؤوها انه ، قبل قطع هذه المفاوضات كان قد وضح بالفعل انها لا تؤدي الى النتائج المرجوة ،

" واذ تضع في اعتبارها ان الجمعية العامة طلبت في مناسبات عديدة من البلدان الرئيسية الحائزة على الاسلحة النووية ان تعلن وقف انتاج الاسلحة ، وتشتمل ، في جملة امور ، فرض حظر على اى عملية أخرى لوزع الاسلحة النووية ووسائل ايصالها .

" ١ - ترجو من حكومتي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية ان تتبنا الجمعية العامة ، قبل اختتام دورتها التاسعة والثلاثين ، عن الاسباب التي ادت الى قطع المفاوضات بينهما ، ووضع هذه المفاوضات في الوقت الحاضر واحتمالات استئنافها ؛

" ٢ - تحت مرة أخرى حكومتي الدولتين سالفتي الذكر على ان تدرسا فوراً ، كوسيلة للخروج من هذا الطريق المسدود ، امكانية الجمع في محفل واحد بين سلسلتي المفاوضات اللتين كانا تجريانها وتوسيع نطاقهما لكي تشملوا ايضا الاسلحة النووية " التكتيكية " او " المهدانية " ؛

" ٣ - تدعو الحكومتين الى ان تنظرا في استصواب اجراء المفاوضات الثنائية بينهما من الان فصاعداً في هيئة فرعية تابعة لمؤتمر نزع السلاح تقتصر عضويتها عليهما ، وهي امكانية ورد ذكرها صراحة عند الموافقة على المادة ٢٥ من النظام الداخلي للجنة التي اصبحت الان مؤتمر نزع السلاح ؛

" ٤ - تكرر مرة أخرى رجاءها الى الطرفين المتفاوضين ان يضعوا في اعتبارهما بصورة دائمة ان الخطر المائل في هذا الصدد لا يتهدد مصالحهما الوطنية فحسب بل ويتهدد كذلك المصالح الحيوية لجميع شعوب العالم ؛

" ٥ - تقرر ان تدرج في جدول الاعمال المؤقت لدورتها الاربعين البند المعنون " المفاوضات الثنائية المتعلقة بالاسلحة النووية " .

## حـاء

### معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح

#### " ان الجمعية العامة ،

" اذ تضع في اعتبارها ان دور بحوث نزع السلاح هو وسيلة لدعم تدابير نزع السلاح ،

" واذ تشير الى قرارها ٩٩/٣٧ كاف ، الفرع الرابع ، المؤرخ في ١٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢ ،

" ١ - تحيط علما بالمرفق الثاني من تقرير الأمين العام المقدم ، في جملة أمور ، تحت بند جدول الاعمال ( ٢٩ ) ؛

" ٢ - تقر النظام الأساسي لمعهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح المرفق ، بهذا القرار ؛

" ٣ - تحيط علما بتقرير مدير معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح ( ٣٠ ) ؛

" ٤ - تجدد الدعوات التي وجهتها الى الحكومات كي تنظر في امر تقديم تبرعات الى المعهد ( ٣٠ ) ؛

" ٥ - ترجو من الأمين العام أن يواصل تقديم الدعم الاداري وغيره من اشكال الدعم الى المعهد ؛

" ٦ - تدعو مدير المعهد الى ان يقدم تقارير سنوية الى الجمعية العامة عن الأنشطة التي يضطلع بها المعهد .

. A/39/459 ( ٢٩ )

. A/39/553 المرفق ( ٣٠ )

## المرفق

### مشروع النظام الاساسي لمعهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح

#### المادة الاولى

##### المقاصد

ان معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح (الذي يشار اليه فيما بعد باسم "المعهد") هو مؤسسة مستقلة في اطار الامم المتحدة، انشأتها الجمعية العامة لاجراء بحوث مستقلة معنية بنزع السلاح وما يتصل به من مشاكل لاسيما قضايا الامن الدولي وتعمل بالتعاون الوثيق مع ادارة شؤون نزع السلاح.

#### المادة الثانية

##### الوظائف

١ - يعمل المعهد على اساس احكام الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة، وهي الدورة الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح.

٢ - تستهدف أعمال المعهد ما يلي :

( ا ) تزويد المجتمع الدولي ببيانات اثرت تنوعا وشمولا عن المشاكل المتصلة بالامن الدولي، وسباق التسلح، ونزع السلاح في جميع الميادين، لاسيما في الميدان النووي، لتيسير احراز تقدم، بواسطة المفاوضات، نحو المزيد من الامن لجميع الدول ونحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع الشعوب،

( ب ) تشجيع اشتراك جميع الدول في جهود نزع السلاح اشتراكا واعيا،

( ج ) تقديم المساعدة للمفاوضات الجارية المعنية بنزع السلاح وللجهود المستمرة بقصد كفالة قدر أكبر من الامن الدولي بمستوى منخفض تدريجيا من مستويات التسلح، لاسيما التسلح النووي، من خلال دراسات وتحليلات موضوعية قائمة على الحقائق المجردة،

- (د) اجراء بحوث في مجال نزع السلاح تكون أكثر تعمقا وذات طابع ورؤية استشرافية وطويلة الأجل ، للتبصير بوجه عام بالمشاكل التي ينطوى عليها نزع السلاح ، وتشجيع اتخاذ مبادرات جديدة بقصد اجراء مفاوضات جديدة .
- ٣ - يراعى المعهد توصيات الجمعية العامة ذات الصلة ويتم تنظيمه بطريقة تكفل الاشتراك على أساس سياسي وجغرافي منصف .

### المادة الثالثة

#### مجلس الأمناء

- ١ - يدار المعهد وأعمال المعهد بواسطة مجلس أمناء ( يشار اليه فيما بعد باسم " المجلس " ) . ووظائف المجلس يؤديها المجلس الاستشاري لدراسات نزع السلاح ، الوارد ذكره في الجزء الثالث من قرار الجمعية العامة ٩٩ / ٣٧ كـ ف ، ويكون مدير المعهد ( الذي يشار اليه فيما بعد باسم " المدير " ) عضوا بحكم وظيفته .
- ٢ - يقوم المجلس بما يلي :
- ( أ ) وضع مبادئ وتوجيهات تحكم أنشطة المعهد وسير العمل فيه ؛
- ( ب ) النظر في برنامج العمل السنوي وتقديرات الميزانية السنوية المقترحة واقرارها ؛
- ( ج ) التوصية ، اذا رأى ضرورة لذلك ، بالحصول على اعانة من الميزانية العادية للأمم المتحدة وفقا للمادتين السابعة والثامنة ؛
- ( د ) استعراض حالة المعهد المالية وتقديم توصيات ملائمة بغية كفالة فاعلية عملياته واستمرارها ؛
- ( هـ ) اتخاذ أية قرارات اخرى ضرورية كي يؤدي المعهد وظائفه بفاعلية ؛
- ( و ) الاضطلاع بالوظائف الاخرى المحددة في هذا النظام .
- ٣ - يجتمع المجلس مرة واحدة على الأقل في السنة .
- ٤ - يجوز أن تمثل اجهزة الامم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية في اجتماعات المجلس ، حسب مقتضى الحال ، عند توجيه الدعوة اليها .

## المادة الرابعة المدير والموظفون

- ١ - يقوم الأمين العام للامم المتحدة بتعيين المدير ، بعد اجراء مشاورات مع المجلس .
- ٢ - يكون المدير مسؤولاً مسؤولية كاملة عن تنظيم المعهد وتوجيهه وادارته ، طبقاً للتوجيهات العامة التي يضعها المجلس ، ويقوم في جملة أمور بما يلي :
  - ( أ ) اعداد مشروع برنامج عمل المعهد وتقديمه الى المجلس ؛
  - ( ب ) اعداد الميزانية السنوية المقترحة وتقديمها الى المجلس طبقاً للمادتين السابعة والثامنة ؛
  - ( ج ) تنفيذ برنامج العمل وانفاق الاموال المأذون بها في الميزانية المحتمدة ؛
  - ( د ) تعيين موظفي المعهد وتوجيههم ؛
  - ( هـ ) انشاء هيئات استشارية مخصصة ، عند الاقتضاء ؛
  - ( و ) التفاوض لوضع ترتيبات مع الحكومات والوكالات الدولية ، والوكالات الوطنية والعامة والخاصة ، بقصد تقديم الخدمات المتصلة بأنشطة المعهد وتلقيها ؛
  - ( ز ) قبول التبرعات المقدمة الى المعهد ، وذلك دون المساس باحكام الفقرة ٤ من المادة السابعة ادناه ؛
  - ( ح ) تنسيق أعمال المعهد مع أعمال البرامج الدولية والوطنية الاخرى في الميادين المماثلة ؛
  - ( ط ) تقديم التقارير الى المجلس ، عند الاقتضاء ، عن أنشطة المعهد وعن تنفيذ برامج اعماله ،
  - ( ي ) تقديم التقارير التي يوافق عليها المجلس الى الجمعية العامة .
- ٣ - يعين المدير موظفي المعهد بمقتضى رسائل تعيين يوقع عليها باسم الأمين العام وتقتصر على الخدمة في المعهد . والموظفون مسؤولون امام المدير عن اداء وظائفهم .

- ٤ - أحكام وشروط خدمة المدير والموظفين هي الأحكام والشروط المحددة في النظام الأساسي لموظفي الأمم المتحدة والنظام الإداري لموظفي الأمم المتحدة دون المساس بالترتيبات المتعلقة بقواعد أو شروط التعيين الخاصة التي قد يقترحها المدير ويوافق عليها الأمين العام .
- ٥ - لا يجوز لمدير المعهد وموظفيه أن يطلبوا تعليمات أو يحصلوا عليها من أي حكومة أو سلطة خارج الأمم المتحدة ، وعليهم الامتناع عن أي أعمال قد تسيء إلى مركزهم كموظفين دوليين مسؤولين أمام المنظمة وحدها .
- ٦ - إن مدير المعهد وموظفيه موظفون في الأمم المتحدة ، ولهذا يخضعون للمادة ١٠٥ من ميثاق الأمم المتحدة ولغير ذلك من الاتفاقات الدولية وقرارات الأمم المتحدة التي تحدد مكانة مثل هؤلاء الموظفين .

#### المادة الخامسة

#### الزملاء الأقدمون والخبراء الاستشاريون والمراسلون

- ١ - يحق للمدير أن يسمي كل سنة ، بعد الحصول على موافقة المجلس ولفترة لا تتجاوز سنة في كل مرة ، أشخاصاً مؤهلين كي يعملوا كزملاء أقدمين في المعهد . ويتم اختيار أولئك الأشخاص ، الذين يجوز توجيه الدعوة إليهم كي يشتركوا بوصفهم محاضرين أو علماء باحثين ، على أساس مساهماتهم البارزة في ميادين لها علاقة وثيقة بأعمال المعهد . ويحق لهم أن يحصلوا على مكافأة وأن يتقاضوا مصاريف سفرهم .
- ٢ - يحق للمدير أن يضع أيضاً ترتيبات الحصول على خدمات الخبراء الاستشاريين كي يسهموا في تحليل أنشطة المعهد وتخطيطها أو كي يطلعوا بمهمات خاصة تتصل ببرامج المعهد . ويتم الارتباط بأولئك الخبراء الاستشاريين طبقاً للسياسات التي يضعها الأمين العام .
- ٣ - يحق للمدير أن يعين مراسلين في البلدان أو المناطق كي يساعدوا على استمرار الاتصالات مع المؤسسات الوطنية أو الإقليمية أو على إجراء الدراسات والبحوث ، أو تقديم المشورة بشأنها .

## المادة السادسة

### التعاون مع الهيئات الاخرى

- ١ - فضلا عن التعاون الوثيق مع ادارة شؤون نزع السلاح الذي تقتضيه المادة الاولى ، يقوم المعهد بوضع ترتيبات لاقامة تعاون نشط مع الوكالات المتخصصة ومع المنظمات والبرامج والمؤسسات الاخرى في منظومة الامم المتحدة .
- ٢ - وللمعهد أن يستحدث ايضا ترتيبات لاقامة التعاون مع المنظمات والمؤسسات الاخرى النشطة في ميدان بحوث نزع السلاح والتي قد تساعد المعهد على اداء وظائفه .

## المادة السابعة

### التمويل

- ١ - تشكل التبرعات التي تقدّمها الدول والمنظمات العامة والخاصة المصدر الرئيسي لتمويل المعهد .
- ٢ - يجوز تقديم اعانة مالية من الميزانية العادية للامم المتحدة لمواجهة التكاليف المتعلقة بمدير المعهد وموظفيه . ويحدّد المقدار الفعلي لأهمية اعانة مالية وفقا للمادة الثامنة ادناه ؛ ويجوز ان يكون هذا المبلغ اقل من ، ولكن لا يزيد على ، مبلغ معادل لنصف ايرادات المعهد المضمونة الاتية من المصادر الطوعية فيما يتعلّق بالسنة التي تطلب الاعانة المالية لها . والايادات المضمونة هي الايرادات التي تكون قد وردت فعلا أو التي يكون قد تم التعاقد كتابة بتقديمها وقت النظر في مقدار اية اعانة مالية .
- ٣ - وتدفع نفقات الأنشطة المحددة التي قد تطلب الجمعية العامة من المعهد اضافتها الى برنامج عمله العادي من الميزانية العادية للامم المتحدة بمبالغ تحدّد وقت طلب القيام بتلك الأنشطة .
- ٤ - وللمدير أن يقبل ما يقدم الى المعهد من تبرعات تكون غير مقيدة أو تكون مخصصة لتنفيذ نشاط موافق عليه من المجلس . ولا يجوز أن تقبل التبرعات الاخرى الا بموافقة المجلس ، الذي ينبغي له أن يأخذ في الاعتبار تعليقات الامين العام .

- ٥ - تحفظ التبرعات التي تقدّم الى المعهد في حساب خاص يفتحه الأمين العام طبقا للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة .
- ٦ - يحفظ الحساب الخاص للمعهد ويدار لأغراض المعهد دون سواها . ويؤدى المراقب المالي للأمم المتحدة جميع الوظائف المالية والمحاسبية اللازمة للمعهد ، بما في ذلك حراسة أمواله ، كما يعدّ حسابات المعهد السنوية ويعتمدها .
- ٧ - ينطبق النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة والسياسات المالية التي يقرّها الأمين العام على عمليات المعهد المالية . وتخضع أموال المعهد للمراجعة الحسابية من قبل مجلس مراجعي الحسابات التابع للأمم المتحدة .

#### المادة الثامنة

##### الميزانية

- ١ - توضع الميزانية السنوية المقترحة للمعهد على أساس المشروع المقترح لبرنامج عمل المعهد . ويقوم المدير باعداد الميزانية بالتشاور مع ادارة شؤون نزع السلاح وادارة الشؤون المالية .
- ٢ - تقدّم الميزانية السنوية المقترحة ، بالاضافة الى تعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية وتوصياتها بشأنها ، الى مجلس الأمناء لاتخاذ الاجراءات وفقا للفقرتين الفرعيتين (ب) و (ج) من الفقرة ٢ من المادة الثالثة أعلاه .
- ٣ - يحيل الأمين العام توصية مجلس الأمناء ، المقدّمة بمقتضى الفقرة ٢ (ج) من المادة الثالثة أعلاه ، بشأن تقديم امانة من الميزانية العادية للأمم المتحدة ، الى الجمعية العامة للموافقة .

#### المادة التاسعة

##### الدعم الادارى وغيـره

يزوّد الأمين العام للأمم المتحدة المعهد بما يناسبه من دعم ادارى وغيره طبقا للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة . ويسدّد المعهد السي

الامم المتحدة تكاليف هذا الدعم ، على النحو الذي يحدده المراقب المالي  
للأمم المتحدة بعد التشاور مع المدير .

### المادة العاشرة

#### الموقع

يكون مقر المعهد في جنيف .

### المادة الحادية عشرة

#### المكانة

يتمتع المعهد ، بوصفه جزءاً من الامم المتحدة ، بالمكانة والامتيازات  
والحصانات المنصوص عليها في المادتين ١٠٤ و ١٠٥ من ميثاق الامم المتحدة  
وغيره من الاتفاقات الدولية ذات الصلة وقرارات الامم المتحدة المتصلة بمكانة  
المنظمة وامتيازاتها وحصاناتها .

### المادة الثانية عشرة

#### التعديلات

للجمعية العامة أن تعدل هذا النظام الاساسي .

طء

## البرنامج الشامل لنزع السلاح

### ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى أن الفقرة ١٠٩ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة (٢٢) ، وهي الدورة الاستثنائية الأولى التي تركز لنزع السلاح ، قد دعت الى وضع برنامج شامل لنزع السلاح يضم جميع التدابير التي يعتقد أنها مستصوبة لضمان تحقيق غاية نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية فعالة في عالم يسوده السلم والأمن الدوليان ، ويتعزز ويتوطد فيه النظام الاقتصادي الدولي الجديد ،

واذ تشير أيضا الى قرارها ١٨٣/٣٨ كالف المؤرخ في ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣ الذي حثت فيه مؤتمر نزع السلاح على أن يعمد ، بمجرد أن يرى أن الظروف ملائمة لتحقيق ذلك الغرض ، الى استئناف أعماله المتعلقة بوضع البرنامج الشامل لنزع السلاح الذي سبق طلبه ، وأن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين تقريرا مرحليا عن الموضوع ؛ وأن يقدم مشروعا كاملا لمثل هذا البرنامج الى الجمعية في موعد لا يتجاوز دورتها الحادية والأربعين ،

وقد درست التقرير المرحلي للجنة المخصصة لوضع برنامج شامل لنزع السلاح (٣١) الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من تقرير مؤتمر نزع السلاح عن أعمال دورته لعام ١٩٨٤ ،

واذ تلاحظ ان اللجنة المخصصة قد ذكرت في تقريرها انه تم الاتفاق على أن الظروف لن تؤدي الى احراز تقدم في حل القضايا المتعلقة ، وأنها أمرت من أمليها في بذل أقصى الجهود لضمان تبدل الظروف في وقت مبكر من السنة القادمة بحيث تسمح باستئناف العمل في وضع البرنامج واتمامه بنجاح ،

١ - تعرب من أسفها لتعذر تجديد الأعمال المتعلقة بوضع برنامج شامل لنزع السلاح خلال دورة عام ١٩٨٤ لمؤتمر نزع السلاح ؛

---

(٣١) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٧ (A/39/27) ، الفقرة ١٢٥ .

- ٢ - تحث على بذل كافة الجهود كي يستأنف مؤتمر نزع السلاح أعماله المتعلقة بوضع البرنامج الشامل لنزع السلاح في وقت مبكر من دورته لعام ١٩٨٥ بغية تقديم مشروع كامل لهذا البرنامج الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين ؛
- ٣ - ترجو من مؤتمر نزع السلاح أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الأربعين تقريراً عما يحرزه من تقدم في أعماله .

بـ

### أسبوع نزع السلاح

#### ان الجمعية العامة ،

- اذ يساورها شديد القلق ازاء تصاعد سباق التسلح ، وبصفة خاصة سباق التسلح النووي ، الذي يشكل تهديداً خطيراً لذات وجود الجنس البشري ،
- وان تؤكد الأهمية الحيوية لازالة خطر الحرب النووية ، وانها سباق التسلح النووي وتحقيق نزع السلاح لصيانة سلم العالم ،
- وان تؤكد مجدداً ما لتعبئة الرأي العام العالمي على نطاق واسع وبصفة مستمرة ، دعماً لوقف سباق التسلح وعكس اتجاهه ، وبصفة خاصة سباق التسلح النووي بجميع جوانبه ، من ضرورة ملحة وأهمية ،
- وان تضع في اعتبارها الحركة الجماهيرية العالمية النطاق المناهضة للحرب وللأسلحة النووية ،
- وان تسلّم بالدور المهم لوسائل الاعلام الجماهيرية في تعبئة الرأي العام العالمي لدعم نزع السلاح ،
- وان تلاحظ مع الارتياح الدعم الواسع النشط الذي تقدمه الحكومات والمنظمات الدولية والوطنية للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة بشأن اعلان الأسبوع الذي يبدأ في ٢٤ تشرين الأول / اكتوبر ، يوم انشاء الأمم المتحدة ، اسبوعاً مكرساً لتعزيز مقاصد نزع السلاح (٣٢) ،

(٣٢) القرار د ١ - ١٠ / ٢ ، الفقرة ١٠٢ .

وإذ تشير إلى التوصيات المتعلقة بالحملة العالمية لنزع السلاح الواردة في المرفق الخامس من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثانية مشورة للجمعية العامة (٣٣) ، وبصفة خاصة التوصية المتعلقة بالاستمرار في الاحتفال بأسبوع نزع السلاح على نطاق واسع (٣٤) ،

وإذ تشير أيضا إلى قراراتها ٧١/٣٣ دال المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، و ٨٣/٣٤ طاء المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، و ٧٨/٣٧ دال المؤرخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، و ١٨٣/٣٨ لام المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ،

- ١ - تحيط علما مع الارتياح بتقرير الأمين العام (٣٥) من تدابير المتابعة التي قامت بها المنظمات الحكومية وغير الحكومية في الاحتفال بأسبوع نزع السلاح ؛
- ٢ - تعرب من تقديرها لجميع الدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية الدولية منها والوطنية لدعمها النشط ومشاركتها النشطة في اسبوع نزع السلاح ؛
- ٣ - تعرب من القلق الشديد ازاء استمرار تصاعد سباق التسلح ، وبصفة خاصة سباق التسلح النووي ، والخطر المائل من امتداده الى الفضاء الخارجي الذي يهدد بشدة السلم والأمن الدوليين ويزيد من خطر نشوب حرب نووية ؛
- ٤ - تؤكد أهمية دور وسائط الاعلام الجماهيرى في تعريف الرأى العالمى بأهداف اسبوع نزع السلاح وبالتدابير المتخذة في اطاره ؛
- ٥ - توصي جميع الدول بالاحتفال بأسبوع نزع السلاح في عام ١٩٨٥ مع ربطه ربطا وثيقا باحتفالات الذكرى الأربعين لانشاء الامم المتحدة ، والسنة الدولية للشباب وكذلك سائر المناسبات التذكارية ؛
- ٦ - تدعو جميع الدول الي أن تأخذ في الاعتبار ، عند اتخاذ التدابير المناسبة على الصعيد المحلى بمناسبة اسبوع نزع السلاح ، عناصر البرنامج النموذجي للأسبوع ، الذى أعده الأمين العام (٣٦) ؛

(٣٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الاستثنائية الثانية مشورة ، المرفقات ، بنود جدول الأعمال ١ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ ، الوثيقة A/S-12/32 .

(٣٤) المرجع نفسه ، الفقرة ١٢ .

(٣٥) A/39/493 .

(٣٦) A/34/436 .

٧ - تدمو أيضا الوكالات المتخصصة المعنية والوكالة الدولية للطاقة الذرية الى تكثيف الأنشطة ، كل في مجال اختصاصها ، لنشر المعلومات من آثار سباق التسلح وبصفة خاصة سباق التسلح النووي ، وترجو منها إبلاغ الأمين العام بما يتعلق بذلك ؛

٨ - تدمو المنظمات الدولية غير الحكومية الى القيام بدور نشط في أسبوع نزع السلاح والى إبلاغ الأمين العام بما تظطلع به من أنشطة ؛

٩ - تدمو الأمين العام أن يستخدم ، على أوسع نطاق ممكن ، وسائل الإعلام الجماهيرى التابعة للأمم المتحدة في تحسين فهم الرأى العام العالمى لقضايا نزع السلاح ومقاصد أسبوع نزع السلاح ؛

١٠ - ترجيو من الحكومات ، ان تواصل ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٧١/٣٣ دال ، إبلاغ الأمين العام بما تظطلع به من أنشطة لتعزيز أهداف أسبوع نزع السلاح ؛

١١ - ترجيو من الأمين العام ، وفقا للفقرة ٤ من القرار ٧١/٣٣ دال ، ان يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الأربعين تقريرا من تنفيذ أحكام هذا القرار .

## كاف

### وقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى

#### ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى ما ذكرته في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة (٢٢) ، وهي الدورة الأولى المكرسة لنزع السلاح من أن سباق التسلح النووى لا يساعد على تعزيز أمن كل الدول بل على العكس يوهنه ويزيد من خطر نشوب حرب نووية ، وان ترسانات الأسلحة النووية الموجودة تكفي للفتك بكل حياة على الأرض بسل وتزيد ،

واذ تشير كذلك الى أن الجمعية أمرت في تلك الوثيقة من اعتقادها بأن الأسلحة النووية تشكل أكبر خطر على البشرية وعلى بقاء الحضارة ، وأنه لا بد من وقف سباق التسلح النووى بجميع نواحيه وعكس اتجاهه لتجنب خطر اندلاع حرب تستخدم فيها الأسلحة النووية ، وان الغاية النهائية في هذا المضمار هي الازالة الكاملة للأسلحة النووية ،

وإذ تلاحظ أن المؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، المعقود في نيودلهي في آذار/مارس ١٩٨٣ ، أعلن أن تجدد تصعيد سباق التسلح النووي ، ببعديه الكمي والنوعي ، فضلا من الاعتماد على نظريات الردع النووي ، قد ضاعف من خطر نشوب حرب نووية وأفضى إلى زيادة عدم الأمن والاستقرار في العلاقات الدولية ، وأن المؤتمر ذكر أيضا أن الأسلحة النووية أكثر من مجرد أسلحة للحرب ، وأنها أدوات للإبادة الجماعية (٣٧) ،

وإذ تؤمن بأن لجميع الدول مصلحة حيوية في إجراء مفاوضات تتعلق بـ  
السلاح النووي نظرا لوجود الأسلحة النووية في ترسانات عدد ضئيل من الدول وأن التطوير الكمي والنوعي لتلك الأسلحة يعرض لخطر مباشر وأساسي مصالح الأمن الحيوية للدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها على السواء ،

وإذ ترى أن من الضروري وقف كل تجارب وإنتاج ونشر الأسلحة النووية وشبكات نقلها كخطوة أولى في عملية ينبغي أن تفضي إلى تحقيق تخفيضات كبيرة في القنوتات النووية وإذ ترحب في هذا الصدد بالإعلان المشترك الصادر في ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٤ من رؤساء دول أو حكومات الأرجنتين وجمهورية تنزانيا المتحدة والسويد والمكسيك والهند واليونان (٢٣) ،

واقترانها منها بالحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات بناءة في سبيل وقف سباق التسلح النووي وعكس اتجاهه ،

١ - تؤمن بأنه ينبغي تكثيف الجهود بغية الشروع في مفاوضات متعددة الأطراف ، وفقا لأحكام الفقرة ٥ . من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة ، باعتبار ذلك أمرا ذا أولوية عليا ؛

٢ - ترجو من مؤتمر نزع السلاح أن ينشئ ، في بداية دورته لعام ١٩٨٥ ، لجنة مخصصة للدراسة الموسعة للفقرة ٥ . من الوثيقة الختامية وتقديم توصيات التي المؤتمر بشأن أفضل الطرق التي يمكنه الشروع بها في مفاوضات متعددة الأطراف للاتفاق على مراحل مناسبة مع اتخاذ تدابير كافية للتحقق ، من أجل ؛

( أ ) وقف التحسين النووي لمنظومات الأسلحة النووية ووقف استحداثها ؛

( ب ) وقف إنتاج جميع أنواع الأسلحة النووية ووسائل نقلها ، ووقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة ؛

(٣٧) انظر A/38/132-S/15675 و Corr.1 و Corr.2 .

- (ج) اجراء تخفيض كبير للأسلحة النووية الموجودة بغية ازالتها في نهاية المطاف ؛
- ٣ - ترجو من مؤتمر نزع السلاح ان يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الأربعين تقريرا من نظره في هذا الموضوع ؛
- ٤ - تقرر ان تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الأربعين بنسدا بعنوان " وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي " .

لام

تنفيذ توصيات ومقررات الدورة الاستثنائية العاشرة

#### ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى الفقرة ٢٨ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة (٢٢) ، وهي الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح ، التي أكدت فيها ان " لجميع شعوب العالم مصلحة حيوية في نجاح مفاوضات نزع السلاح . ولذلك فمن واجب جميع الدول ان تساهم في الجهود المبذولة في مجال نزع السلاح . ولجميع الدول الحق في الاشتراك في مفاوضات نزع السلاح " ،

واذ تشير الى قرارها ١٨٣/٣٨ واو المؤرخ في ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣ ، الذي طلبت فيه الى حكومات جميع الدول ان تسهم بدرجة كبيرة ، في جملة أمور ، في وقف سباق التسلح وعكس اتجاهه ، ولاسيما في الميدان النووي ، وبذلك تسهم في تقليل خطر نشوب حرب نووية ،

واذ تحيط علما بأن احدي وعشرين دولة من الدول غير الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح قد اشتركت في أعمال دورة عام ١٩٨٤ للمؤتمر ،

- ١ - تؤكد من جديد حق جميع الدول غير الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح في الاشتراك في أعمال الجلسات العامة للمؤتمر المعنية بالمسائل الفنية ؛
- ٢ - ترجو من الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح عدم اساءة استخدام النظام الداخلي للمؤتمر بحيث تمنع الدول غير الأعضاء من الاشتراك في أعمال الجلسات العامة للمؤتمر .

### التعاون الدولي من أجل نزع السلاح

#### ان الجمعية العامة ،

ان تؤكد من جديد الضرورة الملحة لبذل جهد فعال ومستمر لمضاعفة تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدت بالاجماع في دورتها الاستثنائية العاشرة ، وهي الدورة الاستثنائية الاولى المكروسة لنزع السلاح ، بالصيغة الواردة في الوثيقة الختامية لتلك الدورة ( ٢٢ ) ، والمؤكد في وثيقة اختتام الدورة الاستثنائية الثانية عشرة للجمعية العامة ( ٣٣ ) ، وهي الدورة الاستثنائية الثانية المكروسة لنزع السلاح ،

وان تشير الى الاعلان بشأن التعاون الدولي من أجل نزع السلاح الصادر في ١١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ ( ٢٨ ) ، وقرارات الجمعية العامة ٩٢ / ٣٦ وال ٩٢ / ٣٧ في ٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١ ، و ١٨٣ / ٣٨ و ١٨٣ / ٣٩ في ٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢ ، و ٢٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٣ ،

وان تؤكد الالهية الحيوية للقضاء على خطر نشوب حرب نووية ولوقف سباق التسلح النووي وتحقيق نزع السلاح وخصوصا في الميدان النووي ، من أجل حفظ السلم وتعزيز الأمن الدولي ،

وان يساورها بالغ القلق ازاء استمرار سباق التسلح النووي والتمهيد لجولة جديدة اكثر خطورة كما وكيفا من هذا السباق ، وذات اثر سلبي مباشر على النهوض بالحالة الدولية والعلاقات الدولية ؛

وان تضع في اعتبارها الملحة الحيوية لجميع الدول في تحقيق تدابير ملموسة وفعالة لنزع السلاح من شأنها توفير موارد مالية ومادية كبيرة تستخدم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول ، لاسيما البلدان النامية ،

وان تضع في اعتبارها تزايد ما تقوم به الحركات المناهضة بالسلم والناهضة للحرب من نشاط ضد سباق التسلح ومن أجل نزع السلاح ،

واقترانها منها بضرورة تعزيز التعاون الدولي البناء القائم على اساس حسن التنمية السياسية للدول لاجراء مفاوضات ناجحة بشأن نزع السلاح ، وفقا للوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة ،

وان تؤكد واجب الدول في أن تتعاون على حفظ السلم والأمن الدوليين ، وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، وعلى نحو ما تؤكد في اعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة الصادر في ٢٤ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٠ ( ٢٦ ) ، ان يشكل الالتزام بالتعاون بشكل فعال وبناء من أجل بلوغ اهداف نزع السلاح جزءا لا غنى عنه من ذلك الواجب ،

( ٣٨ ) القرار ٣٤ / ٨٨ .

( ٣٩ ) القرار ٢٦٢٥ ( د - ٢٥ ) ، المرفق .

وان تؤكد ضرورة العمل ، في إطار التعاون الدولي لتحقيق اهداف نزع السلاح ، على تجنب نشوب حرب نووية عن طريق الحد والتخفيض التدريجيين للأسلحة النووية ومسئولا الى التصفية الكاملة لكافة أنواعها على أساس مبدأ الأمن المتكافئ ،

وان تعرب عن اقتناعها بأن الدلائل الطموحة لحسن النية السياسية ، بما فيسي ذلك التدابير الانفرادية مثل الالتزام بعدم البدء باستعمال الأسلحة النووية ، تحسسن الظروف اللازمة لتسوية مسائل نزع السلاح بروح من التعاون بين الدول ،

وان تؤكد أن أي مقترحات ، تكون سهلة نسبيا في تنفيذها وفعالة في الوقت ذاته ، وأي اتفاقات ترمي الى القضاء على استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، سواء على النطاق العالمي او النطاق الاقليمي ، تسهم اسهاما كبيرا في بلوغ هذه الغاية ،

وان تضع في اعتبارها أن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية اساسية وتقوم بدور رئيسي في توحيد الجهود لمواصلة وتطوير التعاون الفعال بين الدول لحسم قضايا نزع السلاح ،

١ - تطلب الى جميع الدول أن تستفيد ، في تنفيذ الوثيقة الختامية للسدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة ، استفادة فعلية من المبادئ والأفكار الواردة فيسي الاعلان المتعلق بالتعاون الدولي من أجل نزع السلاح ، وذلك بالمشاركة بنشاط فيسي مفاوضات نزع السلاح بهدف تحقيق نتائج ملموسة ، وواجرائها على أساس مبادئ التمسادل والمساواة والأمن غير المنقوص وعدم استعمال القوة في العلاقات الدولية ، والامتناع في الوقت نفسه عن استخدامات سبل جديدة لسباق التسلح ؛

٢ - تؤكد أهمية تعزيز فعالية الأمم المتحدة في الوفاء بمسئوليتها في صون السلم والأمن الدوليين وفقا لميثاق الأمم المتحدة ؛

٣ - تؤكد ضرورة الامتناع عن الدعاية للحرب ، لاسيما الحرب النووية - الشاملة والحدود ، وعن وضع ونشر أي مبادئ ومفاهيم تعرض السلم الدولي للخطر وتهرب من حرب نووية تؤدي الى تدهور الحالة الدولية والتي زيادة تكثيف سباق التسلح ، وتتعارض أيضا مع ضرورة التعاون الدولي من أجل نزع السلاح المحترف بها عموما ؛

٤ - تعلن ان استخدام القوة في العلاقات الدولية وكذلك في محاولات منزع التفهيد الكامل لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (٤٠) ، يشكل ظاهرة لا تتفق مع أفكار التعاون الدولي من أجل نزع السلاح ؛

٥ - تعرب عن اقتناعها الراسخ بأنه لتحقيق تعاون دولي فعال من أجل بلوغ أهداف نزع السلاح ، يتحتم توجيه سياسة الدول ، وصيغة رئيسية تلك الدول التي يوجد تحت تصرفها أسلحة نووية ، إلى تجنب نشوب حرب نووية ؛

٦ - تتأشد الدول الأعضاء في التكتلات العسكرية أن تعمل على أساس الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة وروح التعاون الدولي من أجل نزع السلاح على تشجيع الحد التدريجي المتبادل للأنشطة العسكرية لهذه التكتلات بما يهيئ بالتالي الظروف اللازمة لحلها ؛

٧ - تطلب إلى جميع الدول الأعضاء ان تسي وتشر ، خصوصا بمناسبة الحملة العالمية لنزع السلاح التي بدأتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية عشرة (٤١) أفكار التعاون الدولي من أجل نزع السلاح ، وخاصة عن طريق نظمها التعليمية ووسائل الاعلام الجماهيرى والسياسات الثقافية فيها ؛

٨ - تطلب إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة أن تواعل النظر في اتخاذ تدابير مستهدفة لتعزيز أفكار التعاون الدولي من أجل نزع السلاح عن طريق البحوث والتعليم والاعلام والاتصال والثقافة بغية زيادة تعميق الرأى العام العالمى لصالح نزع السلاح ؛

٩ - تطلب إلى حكومات جميع الدول أن تسهم بدرجة كبيرة في وقف سباق التسلح وعكس اتجاهه ، ولا سيما في الميدان النووى ، مع مراعاة مبدأ الأمن غير المنقوص ، وذلك تسهم في تقليل خطر نشوب حرب نووية .

نون

### تقرير مؤتمر نزع السلاح

#### ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قراراتها ٨٣/٣٤ باء المؤرخ في ١١ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٩ ، و ١٥٢/٣٥ ياء المؤرخ في ١٢ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٠ ، و ٩٢/٣٦ و ٩ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨١ ، و ٧٨/٣٧ زاي المؤرخ في ٩ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٢ ، و ١٨٣/٣٨ طاء المؤرخ في ٢٠ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٣ ،

واذ تشير أيضا الى الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة (٢٢) ، وهي الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح ، ووثيقة اختتام الدورة الاستثنائية الثانية عشرة للجمعية العامة (٣٣) ، وهي الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ،

وقد نظرت في تقرير مؤتمر نزع السلاح (٤٢) ،

واقترعا منها بأنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح ، بوصفه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة بشأن نزع السلاح ، أن يضطلع بالدور المركزي في المفاوضات الموضوعية حول مسائل نزع السلاح ذات الأولوية وحول تنفيذ برنامج العمل المبين في الفرع الثالث من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة ،

(٤٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والثلاثون ،

الملحق رقم ٢٧ ( ٨/٣٩/٢٧ ) .

وان تؤكد من جديد أن انشاء اللجان المخصصة يوفر أفضل آلهة متاحة لاجراء مفاوضات متعددة الأطراف بشأن البنود المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح ويسهم في تعزيز الدور التفاوضي للمؤتمر،

وان تعرب عن استيائها لأنه حبل مرة أخرى خلال الدورة التي عقدها مؤتمر نزع السلاح في عام ١٩٨٤ دون انشاء لجنة مخصصة معنية بوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي، على الرغم من الرجاءات المتكررة من الجمعية العامة والرجات الصريحة للخالبية المعظم من أعضاء مؤتمر نزع السلاح،

وان تعرب كذلك عن استيائها لأن مؤتمر نزع السلاح لم تتح له أيضا في اطار البند ١ من جدول أعماله المعنون " حظر التجارب النووية "، امكانية انشاء لجان مخصصة معنية بوقف سباق التسلح النووي، ونزع السلاح النووي، ومنع نشوب حرب نووية، ومنع سباق التسلح النووي في الفضاء الخارجي،

١ - تعرب عن قلقها البالغ وخيبة أطمها لعدم تمكن مؤتمر نزع السلاح، هذا العام أيضا، من التوصل الى اتفاقات محددة بشأن أية قضية من قضايا نزع السلاح التي توليها الأمم المتحدة أعظم أولوية واستعجال والتي ظلت قيد النظر لعدد من السنين؛

٢ - تطلب الى مؤتمر نزع السلاح أن يكثف أعماله، وأن يعمل بهمة أكبر على تعزيز ولايته عن طريق المفاوضات، وأن يعتمد تدابير مضافرة بشأن مسائل نزع السلاح المحددة ذات الأولوية في جدول أعماله، لا سيما ما يتصل منها بنزع السلاح النووي؛

٣ - تحت مرة أخرى مؤتمر نزع السلاح على أن يواصل أو يتولى، خلال دورته المقرر عقدها في عام ١٩٨٥، اجراء مفاوضات موضوعية حول المسائل ذات الأولوية المتعلقة بنزع السلاح والمدرجة في جدول أعماله، وفقا لأحكام الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة وغيرها من قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بتلك المسائل؛

٤ - تطلب الى مؤتمر نزع السلاح تزويد اللجان المخصصة القائمة بولايات تفاوضية مناسبة، وأن ينشئ على وجه الاستعجال، في اطار البند ١ من جدول أعماله، المعنون " حظر التجارب النووية "، اللجان المخصصة المعنية بوقف سباق التسلح النووي، ونزع السلاح النووي، ومنع نشوب حرب نووية، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي؛

٥ - تحت مؤتمر نزع السلاح على الاضطلاع دون مزيد من التأخير بمفاوضات تهدف الى وضع مشروع معاهدة بشأن حظر تجارب الأسلحة النووية؛

٦ - تحت أيضا مؤتمر نزع السلاح على أن يكثف أعماله المتعلقة بوضع مشروع اتفاقية بشأن حظر استعدادات ونتاج وتخزين جميع الأسلحة الكيميائية وتدميرها، وأن يقدم المشروع الأولي لهذه الاتفاقية الى الجمعية العامة في دورتها الأربعين؛

- ٧ - تطلب مرة أخرى الى مؤتمر نزع السلاح تنظيم أعماله بطريقة تؤدي الى تركيز معظم اهتمامه ووقته على اجراء مفاوضات موضوعية بشأن قضايا نزع السلاح ذات الأولوية ؛
- ٨ - تطلب الى أعضاء مؤتمر نزع السلاح الذين يعارضون التفاوض حول بعض القضايا الموضوعية المتعلقة بنزع السلاح أن يمتنعوا عن المشاركة في المؤتمر ، عن طريق اتخاذهم موقفاً بناءً ، من الوفاء بفعالية بالولاية التي عهد بها المجتمع الدولي اليه في ميدان اجراء مفاوضات حول نزع السلاح ؛
- ٩ - ترجو من مؤتمر نزع السلاح أن يقدم تقريراً عن أعماله الى الجمعية العامة في دورتها الأربعين ؛
- ١٠ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الأربعين البند المعنون " تقرير مؤتمر نزع السلاح " .

سـ

## تنفيذ توصيات ومقررات الدورة الاستثنائية العاشرة

### ان الجمعية العامة ،

وقد استعرضت تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة (٢٢) ، وهي الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح وكذلك وثيقة اختتام الدورة الاستثنائية الثانية عشرة للجمعية العامة (٢٣) ، وهي الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ،

وان تشير الى قراراتها د ١٠ - ٢ / المؤرخ في ٣٠ حزيران / يونيو ١٩٧٨ و ٨٣ / ٣٤ جميع المؤرخ في ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ ، و ٤٦ / ٣٥ المؤرخ في ٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ ، و ١٥٢ / ٣٥ ها \* المؤرخ في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ و ٩٢ / ٣٦ جميع المؤرخ في ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ ، و ٧٨ / ٣٧ و المؤرخ في ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ ، و ١٨٣ / ٣٨ ها \* المؤرخ في ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣ ، والى مقررها د ١ - ٢٤ / ١٢ المؤرخ في ١٠ تموز / يولييه ١٩٨٢ ،

وان يلقبها بالخ القلق أنه لم تتحقق نتائج ملموسة فيما يتعلق بتنفيذ توصيات ومقررات الدورة الاستثنائية العاشرة على مر أكثر من ست سنوات منذ انعقاد تلك الدورة وانه في غضون ذلك ازداد سباق التسلح حدة ، ولا سيما في جانبه النووي ، وانه حدث مزيد من وزع الاسلحة النووية في بعض اجزاء العالم ، وان انعدام الحوار البناء بين الدول الحائزة للأسلحة النووية قد بلغ مستويات لم يسبق لها مثيل ، وأن المصروفات العسكرية العالمية السنوية تقترب من بلوغ رقم مدهل هو ١٠٠٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، وان الجنس البشري يواجه خطرا حقيقيا يتمثل في نشر سباق التسلح الى الفضاء الخارجي ، وانه لم تتخذ تدابير عاجلة لمنع نشوب حرب نووية ولنزع السلاح ، وان السيطرة الاستعمارية والاحتلال الاجنبي قد استمر ، وانه حدثت تهديدات وضغوط وتدخلات عسكرية علنية ضد دول مستقلة ، وانتهاكات للبادئ الأساسية لميثاق الامم المتحدة ما يشكل أخطر تهديد للسلم والأمن الدوليين .

وان تعرب عن قلقها الجدى لأن المفاوضات المحدودة بشأن تخفيض الاسلحة ونزع السلاح التي كانت دائرة بالفعل قد تعثرت هي الأخرى ،

.. / ..

واقترنا منها بأن تجدد التصاعد في سباق التسلح النووي، بأبعاده الكيميائية والنوعية على السواء، وكذلك الاعتماد على الردع النووي واستعمال الأسلحة النووية، أمر زاد من خطر اندلاع حرب نووية وأدى إلى مزيد من عدم الأمن وعدم الاستقرار في العلاقات الدولية،

واقترنا منها كذلك بأنه لا يمكن ضمان السلم والأمن الدوليين إلا عن طريق نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة، وبأن من أكثر المهام الحاداً وقف سباق التسلح وعكس اتجاهه واتخاذ تدابير ملحوسة لنزع السلاح، وخصوصاً نزع السلاح النووي، وبأن المسؤولية الرئيسية في هذا الصدد تقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية وغيرها من الدول الهامة عسكرياً.

وإن تلاحظ بعظيم القلق أنه لم يتحقق تقدم فعلي في مفاوضات نزع السلاح طوال سنوات عديدة، مما جعل الحالة الدولية الراهنة أكثر خطورة وافتقاراً إلى الأمن، وأن المفاوضات بشأن قضايا نزع السلاح متخلفة كثيراً عن التطور التكنولوجي السريع في ميدان الأسلحة وما يطرأ على الترسانات العسكرية، ولا سيما الترسانات النووية، من نمو لا هوادة فيه،

وإن ترى أن من الضروري جداً أكثر من أي وقت مضى، في الظروف الحالية اعطياً زخم جديد لاجراء مفاوضات بحسن نية بشأن نزع السلاح، ولا سيما نزع السلاح النووي على جميع المستويات وتحقيق تقدم حقيقي في المستقبل القريب، وأن تمتنع جميع الدول عن أي عمل يكون له أو قد يكون له آثار سلبية على نتيجة مفاوضات نزع السلاح،

واقترنا منها بأن نجاح مفاوضات نزع السلاح، الذي توجد فيه مصلحة حيوية لجميع شعوب العالم، يمكن تحقيقه من خلال مشاركة الدول الأعضاء بنشاط في هذه المفاوضات، مسهمة بذلك في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين،

وإن تؤكد من جديد أن للأمم المتحدة دوراً رئيسياً ومسؤولية أساسية في مجال نزع السلاح،

وإن تشدد على أن الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة التي أكدت جميع الدول الأعضاء من جديد بالاجماع وبصورة قاطعة في الدورة الاستثنائية الثانية عشرة بوصفها الأساس الشامل للجهود المبذولة لوقف سباق التسلح وعكس اتجاهه تحتفظ بكل صحتها، وأن الأهداف والتدابير الواردة في هذه الوثيقة لا تزال تحل هدفاً من أهم الأهداف التي يتعين تحقيقها،

- ١- تعرب عن بالغ قلقها ازاء تسارع وتكثيف سباق التسلح ، وخاصة سباق التسلح النووي ، فضلا عن التدهور المستمر البالغ الخطورة في العلاقات في العالم وازاء تكثيف مراكز العدوان وبؤر التوتر في مناطق مختلفة من العالم ، مما يهدد السلم والأمن الدوليين ، ويزيد من خطر اندلاع الحرب النووية ؛
- ٢- تطلب الى جميع الدول ، وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الأخرى الهامة عسكريا ، أن تتخذ تدابير عاجلة لوقف التفاقم الخطير في الحالة الدولية ولتعزز الأمن الدولي على أساس نزع السلاح ، ولوقف سباق التسلح وعكس اتجاهه ، وللبسده في عملية لنزع السلاح على نحو حقيقي ؛
- ٣- تدعو جميع الدول ، وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية وخصوصا الدول التي تمتلك من بينها أهم الترسانات النووية الى ان تتخذ تدابير عاجلة بغية تنفيذ التوصيات والمقررات الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة ، وهي أول دورة استثنائية مكرسة لنزع السلاح ، والقيام كذلك بالمهام ذات الأولوية المحددة في برنامج العمل الوارد في الوثيقة الختامية ؛
- ٤- تطلب الى الدول الكبرى اجراء مفاوضات حقيقية بروح بناءة وتوفيقية ومع مراعاة مصالح المجتمع الدولي برمته من أجل وقف سباق التسلح ، وخاصة سباق التسلح النووي ، ولتحقيق نزع السلاح ؛
- ٥- تطلب الى مؤتمر نزع السلاح أن يركز أعماله على البنود الموضوعية وذات الأولوية المدرجة في جدول أعماله ، وأن يشرع دون مزيد من التأخير في اجراء مفاوضات بشأن وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ومنع نشوب حرب نووية وكذلك منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ، وأن يعد مشاريع معاهدات بشأن حظر تجارب الأسلحة النووية ، وفرض حظر كامل وفعال على استحداث وانتاج وتخزين جميع الأسلحة الكيميائية وتدمير هذه الأسلحة ؛
- ٦- تطلب الى هيئة نزع السلاح أن تكثف أعمالها وفقا لولايتها وأن تواصل تحسين أعمالها بغية تقديم توصيات ملموسة بشأن البنود المحددة المدرجة في جدول أعمالها ؛

٧- تدعو جميع الدول التي تشترك في مفاوضات بشأن نزع السلاح والحد من الأسلحة خارج إطار الأمم المتحدة إلى ابقاء الجمعية العامة ومؤتمر نزع السلاح على علم بحالة و/أو نتائج هذه المفاوضات، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة؛

٨- تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الأربعين البند المعنون "تنفيذ توصيات ومقررات الدورة الاستثنائية العاشرة".

عين

### منع نشوب حرب نووية

#### ان الجمعية العامة ،

ان يشير جزءها الخطر الذي يتهدد بقاء البشرية والتمثل في وجود الأسلحة النووية واستمرار سباق التسلح النووي ،

وان يساورها بالغ القلق لزيادة خطر الحرب النووية نتيجة ازدياد حدة سباق التسلح النووي والتدهور الخطير في الحالة الدولية ،

وان تدرك أن ازالة خطر الحرب النووية هي أكثر المهام أهمية والحاحاً في الوقت الحاضر،

وان تكرر تأكيد أن انقاز الأجيال القادمة من كارثة نشوب حرب عالمية أخرى نووية بصفة حتمية ، هي مسؤولية تشترك فيها جميع الدول الأعضاء ،

وان تشير إلى أحكام الفقرات ٤٧ إلى ٥٠ و ٥٦ و ٥٨ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة (٢٢) ، فيما يتعلق بالإجراءات الهادفة إلى ضمان تلافي نشوب حرب نووية ،

وان تشير كذلك إلى أن المؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المعقود في نيودلهي في آذار/مارس ١٩٨٣ قد أعلن أن الأسلحة النووية هي أكثر ممن كونها أسلحة حرب، فهي أدوات للإبادة الجماعية (٣٧) ،

وان تشير كذلك إلى قرارها ٣٦/٨١ ب"المؤرخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ و ٣٧/٧٨ ط" المؤرخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ وبصفة خاصة إلى قرارها

١٨٣/٣٨ زاي المؤرخ في ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣، الذي ترجوفيه من مؤتمر نزع السلاح أن يضطلع، على سبيل الأولوية العليا، بإجراء مفاوضات تهدف الى التوصل الى اتفاق بشأن التدابير المناسبة والعطية لمنع نشوب حرب نووية ،

وقد نظرت في تقرير مؤتمر نزع السلاح عن دورته لعام ١٩٨٤ (٤٢) ،

وان تلاحظ مع بالغ القلق أن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن مرة أخرى من البدء فسي  
المفاوضات بشأن المسألة اثناء دورته لعام ١٩٨٤ ،

وان تأخذ في اعتبارها العداوات التي جرت بشأن هذا البند في دورتها التاسعة  
والثلاثين ،

واقناعا منها بأن منع نشوب حرب نووية وتقليل احتمال وقوع حرب نووية ، سألتان  
لهما أولوية عليا وفيهما مصلحة حيوية لجميع شعوب العالم ،

وان هي مقتنعة ايضا بأن منع نشوب حرب نووية هي مشكلة أهم من أن تترك للدول  
الحائزة للأسلحة النووية وحدها ،

١- تلاحظ مع الأسف أن مؤتمر نزع السلاح ، رغم أنه ناقش مسألة منع نشوب حرب  
نووية لمدة سنتين ، فإنه لم يتمكن حتى من انشاء هيئة فرعية للنظر في اتخاذ تدابير ملائمة  
وعطية لمنع نشوبها ؛

٢- ترجو مرة أخرى من مؤتمر نزع السلاح أن يضطلع، على سبيل الأولوية  
العليا ، بإجراء مفاوضات تهدف الي التوصل الى اتفاق بشأن التدابير المناسبة والعطية  
لمنع نشوب حرب نووية وأن ينشئ لهذا الغرض لجنة مخصصة لهذا الموضوع في بداية دورته  
لعام ١٩٨٥ ؛

٣- تعرب عن اقتناعها بأن من الضروري ، نظرا لما تتسم به هذه المسألة من  
طابع ملحة وعدم ملائمة أو عدم كفاية التدابير القائمة ، وضع خطوات مناسبة للتعجيل باتخاذ  
اجراءات فعالة لمنع نشوب حرب نووية ؛

٤- ترجو من الأمين العام أن يعد تقريرا عن التدابير التي تتخذ به  
الشأن على أن ينجز في وقت يسمح باحالة الى مؤتمر نزع السلاح في نيسان / ابريل ١٩٨٥ ،  
وتقديمه الى الجمعية العامة في دورتها الاربعين ؛

- ٥- تدعو جميع الحكومات الى أن تقدم الى الأمين العام آراءها بشأن الخطوات اللازمة للتعجيل باتخاذ اجراءات فعالة بشأن مسألة منع نشوب حرب نووية، في موعد لا يتجاوز ١ شباط/فبراير ١٩٨٥، كما يتسنى وضعها في الاعتبار لدى اعداد التقرير المذكور ؛
- ٦- تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الأربعين البند المعنون "منع نشوب حرب نووية".

### فـ١

#### استعراض اعلان الثمانينات العقد الثاني لنزع السلاح

##### ان الجمعية العامة ،

- ان تشير الى قرارها ٤٦/٣٥ المؤرخ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠، الذي اعتمدت به اعلان الثمانينات العقد الثاني لنزع السلاح ،
- وان تعرب عن قلقها لأن اغراض وأهداف العقد أبعد من أن تكون قد تحققت ،
- وان يشير جزعها التصعيد المستمر لسباق التسلح ، وخصوصا سباق التسلح النووي ،
- وان تشير جزعها ايضا النتائج التي تم التوصل اليها مؤخرا فيما يتعلق بالعواقب المحتملة لنشوب حرب نووية في ظل الظروف الراهنة، كما اثبتت كتابات العلماء المتخصصين ،
- وان يساورها بالغ القلق لاستمرار تشتت الموارد البشرية والمادية، المتزايد بصورة مستمرة، في سباق التسلح ،
- وان تعرب عن ألمها لعدم وجود أى مفاوضات جارية بشأن القضية الحاسمة المتعلقة بالأسلحة النووية ،
- واقترانها منها بالضرورة الملحة لاستئناف المفاوضات سواء منها المفاوضات الثنائية بين حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية أو المفاوضات المتعددة الأطراف عن طريق مؤتمر نزع السلاح ،
- ١- تقرر ان تظلم في دورتها الاربعين في عام ١٩٨٥ باستعراض وتقييم تنفيذ اعلان الثمانينات العقد الثاني لنزع السلاح ؛

- ٢- ترجو من هيئة نزع السلاح ان تجرى في دورتها لعام ١٩٨٥ تقييما جديدا لتنفيذ العقد وان تعد مقترحات لضمان احراز تقدم وأن تقدم تقريرا الى الجمعية العامة في دورتها الأربعين ؛
- ٣- تطلب الى هيئة نزع السلاح ان تدرج في تقييمها أى موضوعات لها صلة بالموضوع وترى اية دولة عضوانه يلزم لها هذا الاستعراض ؛
- ٤- ترجو من الدول الأعضاء ان توافي الأمين العام بأرائها ومقترحاتها ؛
- ٥- تطلب الى الأمين العام ان يقدم كل المساعدة اللازمة لهيئة نزع السلاح من أجل تنفيذ هذا القرار .

### صاد

### تقرير لجنة نزع السلاح

#### ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في تقرير هيئة نزع السلاح (٤٣) ،

وان تؤكد مرة أخرى أهمية اجراء متابعة فعالة للتوصيات والمقررات ذات الصلة بالموضوع الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة (٢٢) ، وهي الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح ،

وان تأخذ في اعتبارها الفروع ذات الصلة من وثيقة اختتام الدورة الاستثنائية الثانية عشرة للجمعية العامة (٣٣) ، وهي الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ،

وان تضع في اعتبارها الدور الهام الذى تضطلع به هيئة نزع السلاح ، والاسهام القيم الذى تقدمه عن طريق دراسة وتقديم توصيات بشأن مشاكل شتى في ميدان نزع السلاح ، وعن طريق دعم تنفيذ المقررات ذات الصلة بالموضوع التى اتخذتها الدورة الاستثنائية العاشرة ،

(٤٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق

رقم ٤٢ ( A/39/42 ) .

ورغبة منها في تعزيز فعالية هيئة نزع السلاح بوصفها هيئة التداول في ميدان نزع السلاح ،

وإذ تشير إلى قراراتها ٧١/٣٣ ح<sup>ا</sup> المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، و ٨٣/٣٤ ح<sup>ا</sup> المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، و ١٥٢/٣٥ ح<sup>ا</sup> والمؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، و ٩٢/٣٦ ح<sup>ا</sup> المؤرخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، و ٧٨/٣٧ ح<sup>ا</sup> المؤرخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، و ١٨٣/٣٨ ح<sup>ا</sup> المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ،

١- تحييط علما بتقرير هيئة نزع السلاح ؛

٢- تلاحظ أن هيئة نزع السلاح لم تتمكن بعد من الانتها من النظر في بعض البنود المدرجة في جدول أعمالها ؛

٣- ترجو من هيئة نزع السلاح أن تواصل أعمالها ، وفقا لولايتها الجبينة فسي الفقرة ١١٨ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة ، وهي الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح ، ووفقا للفقرة ٣ من القرار ٧٨/٣٧ ح<sup>ا</sup> ، وأن تبذل كل جهد في دورتها الموضوعية القادمة ، وتحقيقا لتلك الغاية ، من أجل التوصل إلى توصيات محددة بشأن البنود المعلقة المدرجة في جدول أعمالها ، مع مراعاة القرارات ذات الصلة للجمعية العامة ، وكذلك نتائج دورتها الموضوعية لعام ١٩٨٤ ؛

٤- ترجو من هيئة نزع السلاح أن تجتمع لفترة لا تتجاوز أربعة أسابيع خلال عام ١٩٨٥ ، وأن تقدم تقريرا موضوعيا يتضمن توصيات محددة عن البنود المدرجة في جدول أعمالها إلى الجمعية العامة في دورتها الأربعين ؛

٥- ترجو من الأمين العام أن يحيل إلى هيئة نزع السلاح تقرير مؤتمر نزع السلاح (٤٤) ، مع جميع الوثائق الرسمية للدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة المتعلقة بمسائل نزع السلاح ، وأن يقدم إلى الهيئة كل المساعدة التي قد تحتاج إليها لتنفيذ هذا القرار ؛

٦- تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الأربعين البند المعنون " تقرير هيئة نزع السلاح " .

\* \* \*

مشروع مقرر

٦٨- توصي اللجنة الأولى الجمعية العامة باعتماد مشروع المقرر التالي :

ترجو الجمعية العامة الأمين العام أن يعد دراسة تحت عنوان :

"السرور : آثاره على نزع السلاح وسباق التسلح ، وتخفيض الأسلحة عن طريق المفاوضات ، والأمن الدولي ، وغير ذلك من المسائل ذات الصلة " ،

على نحو ما أوصى المجلس الاستشاري لدراسات نزع السلاح في الفقرة ٦ من تقرير الأمين العام (٤٥) ، وبأن يجري الدراسة وفقا لتوصيات المجلس الاستشاري الواردة في الفقرتين ٦ و ٧ من الوثيقة نفسها ، وأن يقدم التقرير الختامي الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين . وترجو الجمعية العامة الدول الاعضاء التي ترغب في تقديم آرائها حول هذا الموضوع أن تحيلها الى الأمين العام في موعد لا يتجاوز ١ نيسان / ابريل ١٩٨٥ .

-----